

بيني نوريئيل (*)

أغراب في حيّز قومي: اليهود العرب في غيتو في اللد، ١٩٥٠-١٩٥٩

مدخل

احتلت مدينة اللد في تموز ١٩٤٨. وجرى طرد غالبية سكانها الفلسطينيين بينما نُقل الباقون إلى حيّين مُسيّجين. وبعد نحو عام واحد، مع انتهاء فترة الحكم العسكري، دخل آلاف المهاجرين اليهود من شمال أفريقيا إلى أحد الحيّين المسيّجين. ورداً على ذلك، أطلقت الدولة حملة لإخراجهم من الحي ونقلهم إلى أطراف المدينة، فنشبت صراع استمر نحو عقد كامل.

يحلل هذا المقال السيرورات التاريخية التي حصلت في مدينة اللد في العقد الأول بعد احتلالها. ففي تلك الفترة، تحددت إحدائيات الحيز من قبل الأجهزة العسكرية والمدنية في الدولة، والتي ابتغت

(*) أستاذ في قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، جامعة تل أبيب (عن مجلة «تيئوريا فبيكورت»، العدد ٢٦، ربيع ٢٠٠٥). هذه المقالة تستند إلى أطروحة الماجستير التي أعدها الكاتب (نوريئيل ٢٠٠٤)، بإشراف يهودا شنهاف ويهودا غودمان.

إنشاء بنية ديمغرافية تقوم على الفصل العنصري، حيث يعيش اليهود معزولين عن الفلسطينيين. ويتمحور التحليل هنا حول إدارة شؤون الجماعة الإثنية المسماة «يهود - عرب». ولهذا الغرض، سأستعين بنظريات سوسيولوجية وأنثروبولوجية، وضعها زيغموند باومان، ميشيل فوكو، ميشيل دي سارتو وآخرون، عالجت الصراعات المتصلة بالحدّات، بالدولة القومية والهجرة. والجماعة الإثنية تشكل، في هذه الحالة، وسيلة يقوم عليها المشروع القومي الخاص بإدارة السكان والحيز. وقد ثار حول هذه الوسيلة حوار قومي استخدم، بصورة مراوغة، تصنيفات التصحّح، الأخلاق والجريمة، التي تغيّت تطهير السكان وتطبيعهم. وفي إطار المنطق القومي الثنائي، يتم شحن الحيز بدلالات إثنية أحادية المعنى والدلالة - إنه يُهدم، يُبنى ويتطور، بل ويخضع لعملية هدم بهدف الحفظ.

طبقاً لبأومان (Bauman 1991)، فإن علاقات القوة بين الدولة

إن الفارق ما بين اللقاء ووضع الحدود من جانب الخطاب الاستشراقي يدل على مدى الأهمية التحليلية لـ «نقطة الصفر» (فوكو ١٩٧٢، ٧). الفترة الزمنية التي تميز الحيز الثالث، وفيها تنشأ المشكلات التأويلية. وانعدام هذه الفترة الزمنية، التي تتحقق في مكان وزمان محددين، هو الذي يؤدي إلى الانتقال السريع من بداية اللقاء إلى نهايته، من انهيار كلا القطبين الثنائيين إلى إعادة إنهماكها من جديد. اللقاء بين الغرباء وذوات الدولة محكوم ومرهون بمكان وزمان. إنه لقاء مؤقت، نظرا لأن المشكلات التأويلية التي يخلقها الغرباء يتم حلها، أو تقليصها إلى أبعاد محمولة على الأقل (Bauman 1991, 65).

يثير شعوراً بالخطر. الغرباء، يقول باومان، هم «العنصر الثالث المشؤم، وما كان يُفترض أن يكون. هؤلاء هم الهجان الحقيقيون، المسوخ... إنهم يكشون تحدياً لمبدأ المعارضة ذاته. إنهم يدمرون العالم» (المصدر السابق، ٥٩).

وكما يقول هومي بابا (Bhabha 1994)، يؤسس حضور الغرباء لحيز ثالث، تتطور في نطاقه هويات هجينة جديدة تمنح هذا الحيز موقعه الحدي. والذات الهجينة تمازج بين التاريخ الذي أوجدها وأسّس لها وبين تماهياها مع موضوعة الأخرية / الاختلاف (Rutherford 199, 213). وبذلك، فهي «تلوث» الخطاب القومي المهيمن وتمثل التناقض الوجداني الذي يشير إليه باومان. وفيما يحاول الخطاب القومي تكريس الذات الهجينة بكونها مسألة سيطرة على الحيز، تُفسد الذات الهجينة تسويات الخطاب القومي بواسطة التماهي والإنكار، المحاكاة وغيرها، المشتقة من التناقض الوجداني.

يصف باومان الخطر الكامن في الغرباء، لكنه لا يحدد أشكال معارضتهم ومقاومتهم. إنه يحلل الخطاب القومي في الحيز بنظرة عامة من فوق، لكن وصفه لا يشمل العناصر الفاعلة تحت - العناصر التي تستحث وتحرك الخطاب القومي، بل وتصوغ أداءه. وفي الإمكان كشف وتبيان تأثير الغرباء، سواء في المستوى المجهرى الضيق (المكروي)، في الحيز المحلي، أو في المستوى الشامل الواسع (الماكروي)، على كل ما يتصل بسيرورات صنع القرارات وبالتغيرات البنوية والمؤسسية. هذه التغيرات التي يسببها الغرباء في الحيز المحلي يمكن الكشف عنها بواسطة متابعة ومراقبة الممارسات اليومية «الصغيرة»، التي تتراكم لتشكّل شبكة «ضد الانضباط»، بتعبير ميشيل دي سارتر (١٩٩٧). وتنشط هذه الشبكة في موازاة حقول النشاط المهيمنة، في داخلها وخارجها. وفي المستوى الماكروي،

القومية والسكان تُشتق من منطق نظام الأخلاق الحدائي. وهو يقول إن الممارسة الحديثة تدور حول تقسيم ثنائي بين النظام (التنظيم) والفوضى. كل ما يمثله النظام - تمثل الفوضى عكسه. فإذا كان النظام يعني الانسجام ونهاية التاريخ، فإن آخره، الفوضى، لا يمثل نظاماً من طراز آخر، بل تناقضا وجدانياً. ويقيم النظام والفوضى بينهما علاقات تكافلية: الفوضى تشكل منتجاً ثانوياً مشتقاً عن النظام، الذي يشكل بدوره شرطاً ضرورياً لوجود الفوضى. ومن هذه العلاقة بين النظام والفوضى يُشتق، أيضاً، تقسيم ثنائي آخر في سيروية بناء الأمة - «أصدقاء» و«أعداء». وكما في حالة النظام والفوضى، كذلك الأصدقاء أيضاً يستعدون بواسطة تعريف الأعداء. فهم يصبحون أصدقاء في إطار منظومة من الواجبات، الحقوق والتعاون المتبادل، خلافاً للأعداء الذي يُعتبرون كذلك جرّاء تنكّرهم للمسؤولية المشتركة. وحسب باومان، فإن الـ «غريب» يتمرد على هذا التقسيم الثنائي المريح لأنه ليس صديقاً، لكنه ليس عدواً أيضاً: فقد يكون كليهما معاً أو لا يكون أيّاً منهما، لكننا لا نستطيع معرفة ذلك. إنه يخترق الحدود الثقافية - القومية التي رسمتها الدولة القومية ويستأنف على الحياة الاجتماعية نفسها (المصدر السابق، ١-٤).

الغرباء يخلقون مشكلات تأويلية، تنبع من تعريف التناقض الوجداني القائل بأن قوالب التفكير التي تُشحن بأنماط سلوكية وتمثيلات محددة وواضحة ليست قادرة على توفير تفسير واضح، نظراً للدلال (الانتقال) الملق من قالب دلالي إلى آخر. يصبح الغرباء غير محدّدين وغير معرّفين. ليس من الممكن الحسم إلى أيّ الفئتين ينبغي تصنيفهم - إلى الأصدقاء أم إلى الأعداء - لأنهم معرّفون بصورة مفرطة وبصورة منقوصة، في الوقت ذاته. وهكذا، فهم يكشفون إخفاق منظومة التصنيف وقصورها، ولذا فإن حضورهم

سأستعين بآراء جيل دولوز وفيليكس غتاري (٢٠٠٠) لتقصي كيفية نجاح هذه الشبكة الاجتماعية البديلة في التأثير الهيمنة وتغيير الحيز الفيزيائي. يقول دولوز وغتاري إن قدرة الفئات المخضعة على التأثير على الحيز - من واقع خضوعها - تنشأ من تشديد وتضخيم الفارق بين الشبكتين. ويتجسد هذا الفارق في التهرب من النظام العقلاني الذي تحاول الشبكة الدولتية فرضه، وفي خلق تعميم يشوش قدرة المنظور الانضباطي على مراقبة الحيز السكاني.

الحيز الثالث يطبق رواية الأمة، الجماعة المتخيّلة، والتي (الرواية) تُروى من خلال خلق تتابع غير تاريخي في المكان وفي الزمان ما بين الماضي العضوي المتخيل والحاضر الموضوعي (أندرسون ١٩٩٩). ويشير شنهاف (٢٠٠٣) إلى التناقض الكامن في مشروع تخيل الأمة. في حالة اليهود العرب، تنقض المصادر الأولانية التي تنكئ عليها القومية منطقها، إذ أن هؤلاء اليهود هم عرب بلغتهم، بلون جلد، بمظهرهم الخارجي وبأنماط حياتهم، مرتبطون بالحيز العربي الذي إسرائيل في قلبه. وعلى هذا، فهم يهددون بـ«المسّ بوحدة الأمة الإسرائيلية المتجانسة ظاهريا وطمس الحدّ الضروري بين اليهود والعرب» (المصدر السابق، ١٥١ - ١٥٢).

الوصف الذي يقدمه باومان للقاء بين الغريب وذوات الدولة يلامس، بالضبط، الحيز الزماني الذي يقفز عنه إدوارد سعيد ([١٩٧٨] ٢٠٠٠). واستمرارا لفوكو، الذي حلّل نشوء التمييز في الطب النفسي ما بين الحكمة/ الإدراك والجنون، يكشف سعيد عن الخطاب الاستشراقي الذي يؤسس للتمييز الأنطولوجي (الوجودي) والابستمولوجي (المعرفي) بين الغرب والشرق. يقول سعيد إن هذا الخطاب يكرس الشرق بكونه متخلفا وغير عقلاني، النقيض السلبي للغرب المتنور والعقلاني (المصدر السابق، ٤٣). ويقوم هذا الخطاب على منظومة من الفرضيات الجوهرانية المزدوجة التي تدّعي بأن الشرق، من جانب أول، لا يتغير، لا يستطيع تعريف ذاته، بل ويشكل تهديدا تنبغي مواجهته وكبحه، بينما هو ينطوي، في الجانب الآخر، على قدر كبير من الغرابة واللفظ (المصدر السابق، ٢٦٣). ولكن، بينما يمكن لدى فوكو تلمس واقتفاء أثر المعارضة/ المقاومة التي أدت إلى نشوء وتطور التكتيكات الميكروفيزية التي تم تطبيقها على حاملي لوائها، لا يمكن العثور لدى سعيد على أي رمز أو تلميح عن هذا اللقاء. ولم يطرح تحليل سعيد، في كتابه «الاستشراق» (مصدر سابق)، وكما يتضح لاحقا في ما يتعلق بالمجتمع الإسرائيلي، أية مشكلات تفسيرية تأويلية. فنتائج هذه اللقاء معروفة، وهي ثمرة عمل الغرب نفسه.

إن الفارق ما بين اللقاء ووضع الحدود من جانب الخطاب

الاستشراقي يدل على مدى الأهمية التحليلية لـ«نقطة الصفر» (فوكو ١٩٧٢، ٧) - الفترة الزمنية التي تميز الحيز الثالث، وفيها تنشأ المشكلات التأويلية. وانعدام هذه الفترة الزمنية، التي تتحقق في مكان وزمان محددين، هو الذي يؤدي إلى الانتقال السريع من بداية اللقاء إلى نهايته، من انهيار كلا القطبين الثنائيين إلى إعادة إنهماضهما من جديد. اللقاء بين الغريب وذوات الدولة محكوم ومرهون بمكان وزمان. إنه لقاء مؤقت، نظرا لأن المشكلات التأويلية التي يخلقها الغريب يتم حلها، أو تقليصها إلى أبعاد محمولة على الأقل (Bauman 1991, 65). وفي نقطة الزمن التي حصل فيها هذا اللقاء في إسرائيل، كان لا يزال الغريب - اليهود العرب - يجسدون غياب التمييز الثنائي الذي كانت القومية تحاول هيكلته. في نقطة الزمن هذه، تحقق الفصل بين اليهودي والعربي في هوية المهاجرين اليهود - العرب. فقد اشارت عروبة اليهود، آنذاك، إلى أن الطريق إلى المصادر الأولانية، الأصلية، التي أرادت القومية بواسطتها بلورة الجماعة اليهودية المتخيّلة، هو طريق مسدود.

يحدد شنهاف (٢٠٠٣، ٢٦) نقطة الصفر في الأربعينيات في أبدان. وهو يقول إن اللقاء الأول قد جرى آنذاك بين صهيونيين ويهود - عرب وكان له جدول أعمال سياسي - قومي محدد. كانت تلك المرة الأولى التي بدأ فيها المبعوثون الصهيونيون يتخيلون أولئك اليهود كجزء من مخطط محدد للهجرة فشرعوا بتحديد وإبراز الفوارق بينهم وبين العرب الآخرين (مصدر سابق، ٢٦ - ٢٧).

في مقالتي هذه، أعرض التناقض بين الخطاب القومي وبين عروبة اليهود العرب بواسطة الربط بين الآخرين، من جهة، وبين الحيز والسكان الفلسطينيين في اللد في أعقاب احتلالها في حرب العام ١٩٤٨، من جهة أخرى. فقد ألغى دخول أولئك المهاجرين (إلى اللد) واقع الفصل الإثنو-إقليمي (جغرافي) الذي كانت أجهزة الدولة المختلفة قد فرضته من قبل فأعاقت نشوء بنية حيّزية ثنائية قوامها «نحن» مقابل «هم». نقطة الصفر مُحَدَّدة هنا في مكان وزمان مختلفين عما يحلله شنهاف. إنها تقع في داخل دولة إسرائيل، لا خارجها أو قبل زمانها. إنها مُجسَّدة في السلوكيات غير الإذعانبة التي ميزت اليهود العرب الذين كانوا يتحدثون باللغة العربية ويتجولون برّقي عربي، يهربون من معسكرات وبلدات المهاجرين ويدخلون، خلافا للقانون، إلى منطقة السكن الفلسطينية، المسيّجة، في اللد. وتتجسد نقطة الصفر، أيضا، في الذاكرة وفي إنشاء حيز ثالث وشبكة اجتماعية بديلة، تتحدى التمييز الثنائي بين اليهودي والعربي وتزلزل أركانه. إنها تمثل حالة تنشأ حولها ردات فعل وتحصل تغيرات، أشار إليها باومان في تحليله ظاهرة

١. ترتيب إثني-إقليمي: الحكم العسكري، تموز

١٩٤٨ - تموز ١٩٤٩

بعد احتلال مدينة اللد في تموز ١٩٤٨، تم طرد ما يزيد عن ٩٥٪ من سكانها. أما الباقون، وكان عددهم ما بين ٦٠٠ و ٧٠٠ شخص، فقد تم إخضاعهم للحكم العسكري طيلة عام كامل تقريبا. وقد تشكلت فترة الحكم العسكري من مرحلتين اثنتين. في المرحلة الأولى، التي استمرت نحو نصف عام، تحددت ترتيبات السيطرة على السكان المحليين. فقد تم نقل السكان الفلسطينيين الذين ظلوا في المدينة إلى حيّين اثنين، قامت سلطة الحكم العسكري بتسييجهما وإخضاعهما لرقابتها، فتحولا إلى غيتوين^٥. أقيم الحي الأول في الأطراف الغربية من المدينة، فيما أقيم الثاني في الطرف الآخر، في الضاحية الشرقية القديمة. وتم توجيه السكان إلى العمل في الزراعة وفي تشغيل محطة القطارات، تحت رقابة الجيش والوصيّ على أملاك الغائبين (يعقوبي ٢٠٠٣، ٥٤).

وبعد نحو نصف عام على ذلك، قررت الحكومة إعادة توطين مهاجرين يهود في المدينة، غالبيتهم من بولندا ورومانيا. لكن هؤلاء المهاجرين رفضوا، في البداية، السكن في المدينة، بجوار الفلسطينيين (المصدر السابق، ٦٣-٦٤). وكان رفضهم هذا منسجما مع موقف الحكم العسكري الذي رأى ضرورة الفصل الإثني. وبعد نحو شهر ونصف الشهر من بدء عملية التوطين الجديدة في مدينة اللد، حدد الحكم العسكري (الذي شكّل بديلا لمجلس بلدي مدني) البنية الإثنية - الديمغرافية للمدينة، بحيث يسكن اليهود والفلسطينيون منفصلين عن بعضهم بعضا: «المناطق التي خُصصت للسكان العرب تبقى مغلقة أمام السكان اليهود، وعلى الحكّام (العسكريين) منع إسكان يهود في تلك المناطق وإخراج أولئك الذين دخلوا بدون إذن وترخيص»^٦.

في حزيران ١٩٤٩، وقبل إلغاء الحكم العسكري في اللد والرملة بأسبوعين، وقعت حادثتان تشهدان على الحرص المشدد على عزل السكان الفلسطينيين. ففي ١٧ حزيران، اقتحم عدد من العائلات اليهودية سيج الغيتو في الرملة من أجل السكن في بعض بيوت الحي الخالية. وكما في اللد، كذلك الغيتو في الرملة كان حياً رُجّ فيه يسكن الرملة الفلسطينيون الذين لم يُطردوا وقد أعلنه الجيش «منطقة عسكرية مغلقة»^٧. وبعد بضع ساعات، انتبه الجنود إلى وجود اليهود في الغيتو فطالبوهم بالانصراف من هناك، لكنهم قوبلوا بالرفض والمعارضة. وطبقا لما يسجله تقرير الحادثة، هوجم الضابط «بالصراخ، بالشتائم والتهديد باراقة الدماء. المذكورون... شتموا الحكم والجيش الذي يخضع لإمرته»^٨. وبعد ثلاثة أيام، تم



احتلال العام ١٩٤٨.

الغرباء. نقطة الصفر هذه موجودة في إسرائيل، ولذا فهي تمثل بديلا واقعا تشكل خطرا أكبر على الخطاب الصهيوني. ومن هنا تنبع أهميتها المصيرية الحاسمة. فبينما كان التناقض بين الخطاب القومي وعروبة اليهود في أبدان قائما في حيز عربي خارج فلسطين، في مكان يمكن جعله مختبرا نزع فيه عن اليهود عربيتهم، إذ هنا في إسرائيل، حيث «يعود الشعب إلى مصادره وأصوله» - التي يتبين، فجأة، أنها عربية - يصبح «البيت» نفسه غريبا، عربيا، في أعقاب ظهور اليهود العرب. وسوية مع البيت، ينهار أيضا التمييز بين يهودي وعربي، وهو التمييز الذي يشكل صلب الخطاب الصهيوني. تواجد اليهود العرب في الحيز العربي هو مبعث قلق ومكمن خطر، ولذا فهو يدفع أجهزة الدولة ويحركها نحو إعادة تنظيم الحيز من جديد، بهدمه وإخراجهم منه^٩.

تتألف هذه المقالة من ثلاثة أجزاء. في الجزء الأول، نعرض للطريقة التي قام بها الحكم العسكري بهيكلية الحيز المدني في اللد عقب احتلال المدينة. في الجزء الثاني، نحلل تفكيك الحيز إثر دخول اليهود العرب. ونعالج، في الجزء الثالث، ردة فعل أجهزة الدولة على التحدي الثقافي والسياسي الذي نشأ في الحيز. خلال المراحل الثلاث كلها في الحيز، في الخطاب القومي وفي إثنية المهاجرين، تطرأ تحولات مرتبطة بمنظومة العلاقات في هذا المثلث. الحيز يتعرض للهدم، للتنميط، لإعادة البناء من جديد ثم يخضع، في نهاية الأمر، إلى عملية هدم غايتها الحفاظ (الإبقاء على ما كان). إنه يجسد، ثم يؤسس تاليا، ميزان القوى بين الخطاب القومي والتناقض الوجداني المتجسد في التصنيف الإثني.

الجهد البحثي الذي سبق هذه المقالة استند إلى وثائق من أرشيف الدولة، أرشيف الجيش الإسرائيلي وأرشيف بلدية اللد، فضلا عن ١٦ مقابلة أجريتها مع يهود من قدامى السكان في المدينة، كانوا يقيمون في حيز سكني واحد مشترك مع الفلسطينيين. وسوف أستخدم في هذه المقالة خمسا من تلك المقابلات لأحاول من خلالها استعادة جانب من شبكة العلاقات التي انبنت بين اليهود العرب والفلسطينيين^{١٠}.

ونتيجة لإجراءات الحكم العسكري في اللد، نشأت في المدينة بنية ديمغرافية تفريقية، عازلة وثنائية سُحِنت بمعان ودلالات إثنية لم تكن موجودة فيها من قبل: أكثر من ٨٠٪ من سكان المدينة الآن أصبحوا من اليهود يعيشون في وسط المدينة وفي الجزء الشمالي منها، في بيوت الفلسطينيين الذين تم طردهم. أما السكان الفلسطينيون، الذين تحولوا إلى أقلية، فقد سكنوا في الجزئين الشرقي والغربي من المدينة. وهكذا، تم تقسيم الحيز المدني في اللد إلى «نحن» اليهود مقابل «هم» العرب. وظل الوضع على هذا الحال حتى ظهور اليهود العرب في المدينة، بعد وقت قصير من انتهاء الحكم العسكري في تموز ١٩٤٩.

٢. حيز ثالث: ظهور اليهود العرب

الغريباء هم أشخاص حديثون يزعمون التشخيصات والتصنيفات. في هذه الحالة، هم ليسوا فلسطينيين، ولذا فهم يستطيعون التحرك في الحيز القومي، رغم المصاعب التي تراكمها السلطة. ومع ذلك، فهم ليسوا يهودا «فقط»، ولذا فهم يتمردون على التصنيف الثنائي الذي ينعكس في الحيز وفي ثقافة سكانه.

وبعد أن غادر الجيش مدينتي الرملة واللد، بدأت هجرة من المناطق الحدودية باتجاه اللد وإليها^١، شكلت (الهجرة) تجاوزا للحدود حيال الجهود الكبيرة التي تم توظيفها في ترتيب الحيز المدني. وخلافا للاجتياح المنظم لغيتو الرملة، والذي أجهضته سلطات الحكم العسكري، جرى الانتقال إلى الغيتو في اللد بصورة فردية، لا منظمة، وهو ما ضمن له النجاح. وكانت أدريانه كيمب (٢٠٠٢) قد ذكرت محاولات كهذه في معرض بحثها ظاهرة الهجرة الداخلية ليهود الدول الإسلامية من المناطق الحدودية إلى مدن في وسط البلاد. فقد كانت هذه جزءا من منظومة مركبة لمواجهة ومقاومة قوة الدولة وإيديولوجيتها التي اعتبرت أولئك المهاجرين مادة أولية يمكن بواسطتها تهويد الحيز العربي المحتل في المناطق الحدودية. وقد فرضت الدولة إجراءات عقابية مختلفة ضد اليهود الذين هجروا المناطق الحدودية: حرمتهم من قسائم الغذاء ومن المساكن الشعبية، كما أن مكاتب العمل لم توفر لهم فرصا للعمل. وعلى الرغم من هذه الإجراءات العقابية القاسية، غادر آلاف المهاجرين البلدات التي خصصت لهم، وهو ما تعتبره كيمب دلالة على محدودية قوة الدولة (المصدر السابق، ٥٠-٥٦).

الغموض يكتنف وضع اليهود العرب منذ لحظة وصولهم إلى مدينة اللد. ليس واضحا متى وصلوا بالضبط، نظراً لأن بعضهم فعل ذلك بمحض اختياره وقراره الفردي. فعلى سبيل المثال، فور وصول فريتينا حسكي وعائلتها من تونس إلى البلاد، تم نقلهم على

إخلاء اليهود بالقوة في عملية (عسكرية) استمرت ثلاث ساعات ونصف الساعة شارك فيها مائة واثنان عشر جنديا ورجل شرطة. وهكذا كتب الضابط: «في يوم الأحد الواقع في ١٩/٦/١٩٤٩، تم توزيع القوة العسكرية إلى ثلاث فرق أُرسِلت إلى ثلاثة شوارع بقيادة ضباط الكتيبة ١٤١... كانت المقاومة شديدة جدا، لكن تم تنفيذ الأمر بالتمام وانتهت العملية في الساعة ١٨:٣٠ من اليوم نفسه»^٢.

أما الحادثة الثانية فوُقت في مدينة اللد، بعد يوم واحد من إخلاء اليهود من الغيتو في الرملة. وكان الهدف من هذه الحادثة، كأنما ردة فعل مباشرة على الحادثة في الرملة، تعميق وتشديد السيطرة على الحيز الذي يسكنه الفلسطينيون. فبعد منتصف الليل بقليل، بدأت عملية استمرت ثلاثة أيام تم خلالها إجراء ما يشبه فحصا أخيرا لسكان الغيتو الفلسطينيين في اللد، قبل مغادرة الجيش المدينة، وتم اتخاذ الإجراءات التالية: «محاصرة المنطقة من الخارج وإعلان منع التجول في الداخل، تجميع السكان في زرائب، تمشيط المنطقة، التعرف على السكان، تسجيلهم الدقيق وختم بطاقات الهوية التي تبين مكان التعرف والتاريخ»^٣.

ونتيجة لإجراءات الحكم العسكري في اللد، نشأت في المدينة بنية ديمغرافية تفريقية، عازلة وثنائية سُحِنت بمعان ودلالات إثنية لم تكن موجودة فيها من قبل: أكثر من ٨٠٪ من سكان المدينة الآن أصبحوا من اليهود يعيشون في وسط المدينة وفي الجزء الشمالي منها، في بيوت الفلسطينيين الذين تم طردهم. أما السكان الفلسطينيون، الذين تحولوا إلى أقلية، فقد سكنوا في الجزئين الشرقي والغربي من المدينة. وهكذا، تم تقسيم الحيز المدني في اللد إلى «نحن» اليهود مقابل «هم» العرب. وظل الوضع على هذا الحال حتى ظهور اليهود العرب في المدينة، بعد وقت قصير من انتهاء الحكم العسكري في تموز ١٩٤٩.

دخول اليهود العرب إلى الحيز العربي أدى إلى تفكيك مقومات ومميزات السيطرة والرقابة على الغيتو واضطرته إلى خلع صورته القديمة. تشوشت حدود الفصل بين اليهود المهاجرين من أوروبا الشرقية، والذين سكنوا في شرق المدينة وشمالها، وبين الفلسطينيين الذي أقاموا في شرق المدينة وغربها. وعمليا، خرق اليهود العرب الأوامر القومية التي صدرت إليهم مرتين: المرة الأولى، حين غادروا مخيمات المهاجرين أو هربوا منها، فقد خرقوا الأمر بشأن تهويد الحيز القومي. والمرة الثانية، حين دخلوا إلى الغيتو، فقد خرقوا الأمر بشأن الفصل بين اليهود والعرب.

الفور إلى «المعبراه» (مخيم لإسكان اليهود المهاجرين إلى إسرائيل في خمسينات القرن الماضي. وجمعها «معبروت») في طيرة الكرمل. وتقول إنه من أجل الانتقال إلى اللد، اضطر زوجها إلى ضرب موظف الوكالة اليهودية: «ذهب إليه... سأله: «من المسؤول؟»... لكحه في وجهه. ثم قال له: «الآن، الآن، أريد الذهاب إلى اللد... لن أبقى هنا، أبداً». وعند وصولهم إلى اللد، حصلوا على مساعدة قريب لهم استطاع تحصيل شقة سكنية لهم في الغيتو. أما دافيد وفريتنا رويين، اللذان جاءا من تونس العاصمة، فقد تم نقلهما إلى كريات شمونه. يقول دافيد: «وضعوني في كريات شمونه. لكني هربت من هناك... لم أطق البقاء في ذلك المكان... هربت وأتيت إلى الغيتو... كانت الحدود السورية هناك (يقصد قرب كريات شمونه في شمال إسرائيل) وكانوا يطلقون النيران فأتيت للسكن هنا في الغيتو».

لكن التوثيق التاريخي للانتقالات إلى اللد ليس متكاملًا، نظرا لطابعها غير المنظم. ويقول تسفي إيتسكوفيتس، رئيس بلدية اللد في السبعينات، إنه كان قد «تقرر حشر حالات اجتماعية (القصد: سكان بحاجة إلى رعاية ومعونات اقتصادية - اجتماعية) من مختلف أنحاء البلد في مدينة اللد» (يعقوبي ٢٠٠٣، ١١٤). وتقول دفورا هكوهين (١٩٩٤، ٨٠ - ٨١) إن الشرقيين كانوا يفضلون الانتقال إلى بيوت مهترئة آيلة إلى السقوط في يافا، في اللد، في تل أبيب وفي حيفا، شريطة عدم البقاء في مخيمات المهاجرين. وتقول أورا فاكرت (١٩٧٨، ١٥٢) إن الهجرة إلى اللد بدأت فور مغادرة الجيش المدينة. ففي أواخر العام ١٩٤٩، بدأ الناس يتوافدون إلى اللد، بصورة فردية وتدرجية أولاً، ثم أصبحوا يتدفقون إليها بالآلاف من جميع أنحاء البلاد، يهجرون «المعبروت» ومخيمات المهاجرين بعد أشهر قليلة من توطينهم فيها. وقد استوطنوا في الغيتو في اللد بالرغم من حظر الدخول إليها، من جانب الجيش أولاً، ثم من جانب الإدارة المدنية لاحقاً، بعد تطويق الغيتو بسياج من الأسلاك

الشائكة وبياضات «ممنوع الدخول». وفي أعقاب قدوم المهاجرين إليه، أصبح الغيتو المعزول ينبض بالحياة. الضاحية الشرقية، التي دخل إليها اليهود العرب، هي الجزء القديم من اللد. بعض بيوت هذه الضاحية تم بناؤها، من جديد، إبان فترة الانتداب البريطاني، بعد أن تهدمت جراء الهزة الأرضية التي ضربت المنطقة في العام ١٩٢٧ (المصدر السابق، ١١٢). وبالرغم من ذلك، بقيت بنية الضاحية القديمة كما كانت من قبل. ويتحدث سكان الغيتو سابقا عن أزقة ضيقة، بيوت كبيرة ومكتظة وبناء مكسّ فوق بعضه، وهذه - جميعها - خلقت حيزاً فوضوياً من الصعب جدا تتبعه وتحديد ميزات. وطبقاً لما يصفه مكسيم مزنيغ، من الصعب تحديد النقطة التي يبدأ البيت منها والنقطة التي ينتهي إليها. والبنية التي يصفها لا بداية لها لا نهاية: «كأنه ملجأ، تهبط ثم تقابلك ساحة واسعة يليها مدخل آخر إلى البيت، أشبه بقاعة. كان البيت لصق البيت». وتقدم فارديا مزنيغ، صهرة مكسيم، وصفا مشابهاً فتقول: «إنك تتجول، تدور حول البيت لكنك لا ترى حائطاً، بل لن ترى البيت. هنا حائط، وخلف الحائط هناك بيت. كان ذلك معقداً جداً، حقاً».

الضاحية الشرقية كانت نقيض الحيز المدني الحديث، المراقب والواضح للسلطات. لم تكن فيها بنى تحتية حديثة للكهرباء، للمياه والمجاري. لم تكن فيها حركة تجارية تبادلية موثقة، مثل شراء أو تأجير بيوت، نظراً لأن الفلسطينيين أصحاب البيوت كانوا قد طُردوا إبان الحرب وفي أعقابها. والإقامة في هذه الضاحية لم تتطلب إجراءات وترتيبات بيروقراطية. وعلى هذا، يتم عرض عملية الدخول إلى الغيتو والاستيلاء على البيوت، خلال المقابلات، بكونها فعلاً مبادراً. وخلافاً للتخطيط والعجز اللذين ميزا المهاجرين في لقائهم مع أجهزة الاستيعاب البيروقراطية، يبقى حيز الغيتو خارج نطاق الصعوبات والعقبات المميزة لذلك اللقاء وتلك المواجهة. في

الغيتو لا ينحنون، لا يدفعون الضرائب ولا يتسجلون. هكذا وصف مكسيم مزينغ الحال:

هؤلاء جميعا مهاجرون جدد لا يعرفون ما هذا وما ذاك، لا يعرفون ما معنى بلدية وأين تقع، لا يعرفون لماذا، لم تكن ثمة حاجة لدفع أثمان مياه أو ضريبة سكن (أرنونا). في الغيتو أنت تملك بيتا. لقد أخذت. سكنت ونمت وهذا هو. لم تذهب إلى البلدية لتدفع ضريبة أو ثمن مياه. في الغيتو لم يدفعوا ثمن أي شيء. في الغيتو أخذت وسكنت وهذا هو.

ونتيجة لهذا كله، لم يكن من الممكن تحديد الناس والتعرف عليهم حسب عناوانهم الدقيق - اسم الشارع ورقم البيت. وحين كان سكان الغيتو يحتاجون إلى إجراءات التسجيل، لدى تسجيل أولادهم للمؤسسات التعليمية مثلا كتب في بند مكان الإقامة/ السكن كلمة «سكنة» فقط، وهي لقب الغيتو. وهكذا، أيضا، تم تنميط سكان الغيتو وكأنهم يسكنون في مكان آخر، في حين يفتقر سكانه إلى هوية حديثة - هوية فرد لديه ممتلكات شخصية وعنوان دقيق.

دخل اليهود العرب إلى الحيز العربي أدى إلى تفكيك مقومات ومميزات السيطرة والرقابة على الغيتو واضطرته إلى خلع صورته القديمة. تشوشت حدود الفصل بين اليهود المهاجرين من أوروبا الشرقية، والذين سكنوا في شرق المدينة وشمالها، وبين الفلسطينيين الذي أقاموا في شرق المدينة وغربها. وعمليا، خرق اليهود العرب الأوامر القومية التي صدرت إليهم، مرتين: المرة الأولى، حين غادروا مخيمات المهاجرين أو هربوا منها، فقد خرقوا الأمر بشأن تهويد الحيز القومي. والمرة الثانية، حين دخلوا إلى الغيتو، فقد خرقوا الأمر بشأن الفصل بين اليهود والعرب. ومع رفع المراقبة العسكرية عنه، أصبح الغيتو مكانا يمتاز بالحركة النشطة، سواء نحو الداخل أو نحو الخارج. جاء إليه أشخاص أفراد، كما جاءت إليه عائلات أيضا، من جميع أنحاء البلاد، بقي بعضهم فيه لأشهر قليلة فيما بقي آخرون لبضع سنوات. ولهذا السبب، بالذات، من الصعب جدا تحديد عدد الأشخاص الذين كانوا هناك بدقة. تحول الغيتو إلى حيز هجين، تميز بالكثافة السكانية المرتفعة مقارنة بأحياء المدينة الأخرى^٢، بتعدد لهجات اللغة العبرية (فلسطينية، تونسية ومغربية) ويتعدد الديانات (يهود، مسيحيون ومسلمون).

يقول هومي بابا (٢٠٠٤) إن الحيز الثالث يربط بين مقاطع / شرائح يبدو ظاهريا أنها لا يمكن أن تجتمع معا. وما قاله الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات يثبت الادعاء بأن الغيتو كان حيزا ثالثا. فهم يروون في ذكرياتهم توصيفات واقعية وخيالية ويعبرون عن تعاطف وإنكار، محاكاة وأخرية. إنهم يمدون خطا يصل بين اللد وشمال أفريقيا، مما يكشف تشوش الحدود القومية، بل تلاشيها

تقريبا، بين إسرائيل والعالم العربي. وطبقا لحنان حيفر (٢٠٠٣)، فقط كانت «المعبر» حيزا ثالثا ظهرت فيه الشرقية كخليط من اليهودية والعروبة، وهو ما خلق تواسلا (تتابعا) ثقافيا مع العالم العربي. ويقول حيفر إن هذا التواصل الثقافي في الحيز «يربط العربي - اليهودي بالعربي جاره السابق، الذي لم ينفصل عنه» (المصدر السابق، ٢٠٦). وخلافا لـ «المعبر»، التي كانت تركيبة سكانها الإثنية مخططة سلفا وواضحة، نشأت في حالة اللد ظاهرة أكثر راديكالية. تشوشت هندسة الحيز تماما، وبدلا من الحيز التحليلي الذي أرسى فصلا مطلقا بين اليهود والعرب، ظهر حيز غير قابل للإخضاع والسيطرة، تفجر فيه التناقض الوجداني بكامل قوته وزخمه. ظهور اليهود العرب أدى إلى طمس الفوارق بين الفلسطينيين واليهود. لم يكونوا متدينين، في غالبيتهم الساحقة، ولذلك لم يرتدوا أية ملابس مميزة ولم يعلقوا على أجسادهم أية شارات مميزة. ولم تكن العبرية هي اللغة الدارجة على ألسنهم، بل كانت العربية لغتهم. ولذلك كله، كان بإمكانهم التعرف على الحيز من خلال سكان الغيتو الفلسطينيين فقط، فضلا عن أنفسهم هم. في الحيز الثالث، نشأت أيضا شبكة اجتماعية بديلة غطت مختلف مجالات الحياة: السكن، الولادة، الطعام، التضامن والحياة الثقافية. بيوت تم شراؤها بدون ضرائب أو بدون تسجيل في سجل العقارات (الطابو)، بعض الولادات تمت بدون رقابة المؤسسات الطبية وبعيدا عنها، كما جرت المساومات والمضاريات على الأغذية والأطعمة من خلال معاملات تبادل البضائع، وليس مقابل المال، على مرأى ومسمع من «دائرة الشؤون» (دائرة الخدمات والمعونات الاجتماعية) التي كانت تمارس الرقابة عليهم، بواسطة قسائم الغذاء. ويكلمات دي سارتو (١٩٩٧، ٦٦)، «كانوا آخرين، في قلب الاستعمار الذي «استوعبهم» من الخارج».

وطبقا لما يقوله دي سارتو، تتطلب استعادة شبكة «ضد الانضباط» اتباع الطريقة التي يصف بها المخضعون للتحقيق التفاعلات الحاصلة بينهم، ثم اتباع الإشارات التي يرسمون بها حركتهم في الحيز الذي تنتظم فيه وتتشكل العلاقات الاجتماعية (المصدر السابق، ١٩). على سبيل المثال، تصف أورا فاكرت، في المقابلة، المهام المختلفة التي أدتها والدتها في داخل الغيتو. كانت الوالدة قد تأملت ممرضة في المغرب. وفي الغيتو، قامت بمهام طبية بديلة فقدمت العلاج الطبي للفتيات اللواتي كن يمارسن الدعارة: «كان هناك بيت للدعارة... كان يقصده الجنود... سفريات منظمة من قبل الجيش الإسرائيلي، بالذات، وكانت والدتي تعمل هناك، كانت تحقن البنات... أنواع مختلفة من الحقن ضد داء السيلان أو غيره من الأمراض التي لا يعلمها إلا الله». وكانت الوالدة تعمل،

أيضا، قابلة لتوليد نساء فلسطينيات: «كانت والدتي قابلة وقامت بتوليد العرب أيضا... لم يكونوا يتوجهون إلى المستشفى آنذاك». العلاقات مع الفلسطينيين كانت وثيقة وحميمة أحيانا. في حالات معينة، كان السكان يقدمون مساعدات لبعضهم بعضا، دون أي مقابل. وتقول فاكركت: «حضرت عدة مرات، كنت أقول: «أنا أريد تنورة للجوقة أيضا»، فترد والدتي قائلة: «لا يوجد». وأقول: «ولكنك ولدت هذه ثلاث مرات، إطلبي منها مقابلاً عن مرة واحدة فقط». فتقول: «لا أستطيع»!

هذه الشبكة الاجتماعية كانت قائمة بموازاة الدولة، وليس بتعارض معها. هكذا، مثلاً، حنانيا فاكركت، والد أورا، كان يعمل سائقاً لرئيس البلدية، بينما كانت زوجته تولد نساء فلسطينيات بصورة فردية وتحقق المومسات ضد الأمراض. وفي حديث فاكركت عن التداخل بين الشبكتين، لا تميز بين تقديم مساعدة حياتية وبين تلقّيها. إنها تترك، حقاً، عمق علاقات التضامن التي كانت سائدة بين سكان الغيتو، بل وتسميها باسمها، لكنها تتجاهل السياق التاريخي والسياسي الذي تفاعلت فيه تلك العلاقات، كما تتجاهل أيضاً ما يمثله هؤلاء السكان في منظور الخطاب القومي. وقد استمرت علاقات التضامن هذه في العام ١٩٥٦ أيضاً، حينما جرى تجنيد بعض الشبان من أبناء المهاجرين المقيمين في الغيتو، وبينهم والد فاكركت، للانخراط في الحرب على مصر - وهي العملية التي كان أحد إسقاطاتها تعميق الهوية القومية وتعريف العالم العربي بأنه عدو:

أحد الأشياء الأجل كانت حينما ذهب والدي إلى الحرب، إلى حرب سيناء، وكان ذلك في نهاية الشهر، التاسع والعشرين من أكتوبر... ذهب ولم نكن نملك من المال شيئاً. لم يكن أحد يملك منه شيئاً. فجاء عودة (منير، صاحب الحانوت)، أنكر ذلك كأنني أراه الآن، جاء على دراجته الهوائية، يحمل صندوقاً معبأً بالمنتجات... قال لها: «السيدة حنانيا»، هكذا كان يناديها، «ها قد أحضرت لك هذه. خذي بعض المال أيضاً لكي تشتري الخضروات وحين يعود حنانيا تعيدون لنا ما أخذتم»^{١٣}.

المقابلة مع دافيد وفريتينا روبين تجسد، بوضوح تام، الجدلية القائمة بين التعاطف مع الحيز العربي ومع السكان العرب، من جهة، وبين إنكارهم والتنكر لهم من جهة ثانية. فما يقوله دافيد وفريتينا يشكل خطأً يمتد من الحدود الثقافية للحياة اليومية في الغيتو في اللد وحتى تونس. يقاطع كلاهما الآخر بدون توقف. دافيد يريد كمس العلاقة بينهم وبين العرب، بينما ترفض فريتينا التعاون معه. إنها تفكك التشخيصات التي يقيمها بين اليهود

والعرب وتمثل موقفاً متحدياً من داخل مجالها الشخصي:

دافيد: مقابل حسونه، كان هناك بيت ... بيت كنا نرقص فيه كل يوم سبت. بنائية، بيت تابع لعربي. كان ذلك بيتا كنا نرقص فيه مساء كل يوم سبت. الجميع كانوا يأتون إلى هناك. المحاور: قل لي دافيد، هل كان العرب أيضاً يأتون للرقص هناك؟ فريتينا (تستيقظ): بالتأكيد.

دافيد (يستعجل الرد): آ... لا!!!!!!، لم يكن هناك عرب، أين، اللد كانت.... علم إسرائيل.

المحاكاة، كما يفسرها هومي بابا، هي ممارسة تعكس الوعي المزدوج لدى الذات الكولونيالية. ذلك أن الواقع يُقرأ من منظورين مختلفين في الوقت نفسه: منظور الهيمنة ومنظور الخاضعين لها. ويرى بابا أن هذه الممارسة أشبه بتسوية ساخرة، ينبغي على المقلد فيها أن ينتج، على الدوام، كبوته التي تدل على التعاطف، إلى جانب الإنكار (Bhabha 1994, 87). وما يقوم به دافيد من محاكاة هنا إنما يشكل وسيلة لإنكار أي ارتباط بالعرب في الفضاء الجماهيري العام، انطلاقاً من تماهي مع الخطاب القومي. هذا التناقض القائم في روايته يصبح أكثر حدة حيال الإحداثيات التي يستخدمها للتحرك في داخل الحيز: إنه ينكر وجود الفلسطينيين في أمسيات الرقص، بواسطة العلامات العربية التي يذكرها، مثل البيوت («بنائية، بيت تابع لعربي»)، الحيّ («الغيتو») والجارة العربية (أنظر لاحقاً). وفي بحثه عن استعارة مناقضة للرابطة التي تنتجها فريتينا وتعرضها، نراه يتلذذ ويتشوش وفي مقابل هذه الرموز والعلامات العربية المادية الملموسة كلها، والتي يتحرك هو في الحيز بواسطتها، لا يستطيع تخيل شيء سوى رمز معنوي واحد - علم إسرائيل. ولكن، إلى جانب إنكار وجود العرب، ينتقل تعاطفه معهم من خلال ابنته: «هناك في الغيتو أيضاً... في الغيتو حيث سكنتُ أنا، كان هناك عرب أيضاً. ابنتي الصغيرة ترعرعت لدى العربية. نعم، كانت تأخذها، تقدم لها الطعام، البيض، على مهل ويحذر، ثم كانت تحمّمها».

فريتينا روبين، وفي كل مرة تفلح فيها بتمرير كلمة في المحادثة، تصر على التحدث عن العلاقات مع العرب وعن ارتباط هذه العلاقات بتونس. إنها الوحيدة، من بين الذين أجريت معهم المقابلات، التي أكدت على الارتباط بالعرب من دون أية محاولة لاستنطاقها. فعلى سبيل المثال، حين وجهتُ لها سؤالاً عرضياً، «كيف كان الوضع في الغيتو؟»، أجابت على الفور: «علاقات جيدة مع العرب». وفي المقتبس التالي تضيف إلى أقوال دافيد بشأن الجارة فاطمة وتربط ما بين علاقات التضامن في الغيتو وتونس:

حين تخلط فريتينا بين اليهود والعرب، في تلك اللحظة بالضبط، يتدخل دافيد ليقوم الفصل من جديد، باستخدام عناصر رجولية تحت جنح الظلام: «إنه الوقت نفسه... تدخل إلى الغيتو في الثالثة - الرابعة فجراً، ولم يكن ثمة من يستطيع التعرض لك». «العرب» كانوا يرون اليهود فيهربون». لكن فريتينا تقاطعه على الفور وتقول: «لا، لا، لا يهربون. كانوا يتعاملون باحترام». وفي أعقاب هذا النقد، كان دافيد يبدي قبولاً ثم يساهم، طوعاً، بشيء آخر من الذاكرة حول الجارة فاطمة. ويكشف في حديثه عن جانب إضافي آخر من العلاقات، في السياق الاقتصادي.

ميزات حيز السكن المشترك تجعله مصدر تهديد، ليس فقط لأن مداخله ومخارجه ليست تحت سيطرة أجهزة الدولة، وليس فقط لأنه، بكونه مخترباً، يجتذب كثيرين من أولئك الغرباء، خلافاً للقانون. الغيتو يصبح مصدر خطر وتهديد لأنه يشكل دواء، بصورة أساسية (Bauman 1991, 55) - مادة تشكل علاجاً، من جهة (تزايد ديمغرافي يهودي ينتشر على طول الحيز العربي)، وسمّاً من جهة أخرى وفي الوقت نفسه (تهويد الحيز العربي بواسطة اليهود العرب). هذا الدواء يُظهر التباين البنوي بين القومية اليهودية والإثنية اليهودية - العربية، التي يفترض أنها تستمد منه ماضيها وتخليه. وعلاوة على أن الدواء يجعل من الصعب على النظرة الخارجية فهمه وسبر أغواره، فثمة في الغيتو أيضاً شبكة اجتماعية تشمل مقومات وجود بديلة، مسجداً، كنيسة، كنيساً وبيتاً للدعارة، في موازاة الشبكة الاجتماعية المهيمنة وخارج إطارها. إنه تجسيد واضح لكابوس الدولة الحديثة. من حيث المشروع الهندسي للنظام، كما يحلله باومان، هذه هي الفوضى المتحققة، في أوضح أشكالها: الغرباء - اليهود العرب - يدخلون إلى الحيز المحظور، حيز الآخر، الذي تتحدد من خلاله وتُعرّف الهوية الذاتية «خاصتنا». اليهود العرب يكتشفون الوهم الكامن في التمييز الصهيوني بين يهودي وعربي. السكن المشترك في الغيتو يضع صعوبات أمام قدرة الإدارة القومية والبلدية - المدنية على الحكم والسيطرة. تتقلص القدرة على مراقبة وتتبع السكان في الحيز، بصورة منتظمة وناجعة. وكما يشير دي سارتو (1997، 19)، يعجز علم الإحصاء عن ترسيم أنماط الحياة هذه، نظراً لأن الأدوات التي يمتلكها - التصنيف والتبويب - فيها من التعقيد ما يجعلها غير ملائمة لتوصيف وترسيم علاقات غير رسمية. وعناصر قوة علم الإحصاء وأفضليته - توحيد التفاصيل ومقايستها بواسطة جداول استنباطية - هي ممكن ضعفه، أيضاً، إذ أنه - إلى جانب إقرار فرضياته وتأكيداتها من جديد - يهمل أشكال

كانوا يُحضرون لنا أفضل الأشياء، البريك، التين، كل ما توفر... بدون أي مقابل، بدون مال. حتى الآن لم أجد ولن أجد أناساً كهؤلاء. في تونس، في تونس أيضاً كنا نعيش مع العرب. الحال ذاته. كانت والدتي تذهب إلى السوق وتتركنا برعاية العريية. يذهبون إلى السوق، يذهبون إلى حفلات، إلى الأقارب، لا يوجد كهذا (وتبتسم). العلاقات الاجتماعية في الحيز، كما يقول دي سارتو (1997، 18)، تتشكل من خلال ممارسات يومية، مثل الطبخ. تذكر فريتينا البريك - نوع من الأكلات التونسية وطبق أساسي في شهر رمضان تصنع من العجين المنتفخ، مقلي ومحمشو بالبطاطا والبيض. وهي أكلة تونسية غير موجودة في المطبخ الفلسطيني. ومن الوصف الذي تقدمه فريتينا يظهر أن المطبخ التونسي قد اختلط بالمطبخ الفلسطيني إلى درجة أن الفلسطينيين، وليس التونسيين، هو الذين كانوا يعدّون «البريك الأفضل والأشهى». حين تخلط فريتينا بين اليهود والعرب، في تلك اللحظة بالضبط، يتدخل دافيد ليقوم الفصل من جديد، باستخدام عناصر رجولية تحت جنح الظلام: «إنه الوقت نفسه... تدخل إلى الغيتو في الثالثة - الرابعة فجراً، ولم يكن ثمة من يستطيع التعرض لك». «العرب» كانوا يرون اليهود فيهربون». لكن فريتينا تقاطعه على الفور وتقول: «لا، لا، لا يهربون. كانوا يتعاملون باحترام». وفي أعقاب هذا النقد، كان دافيد يبدي قبولاً ثم يساهم، طوعاً، بشيء آخر من الذاكرة حول الجارة فاطمة. ويكشف في حديثه عن جانب إضافي آخر من العلاقات، في السياق الاقتصادي. فبمساعدة جيرانهم العرب، استطاع دافيد وفريتينا توفير الغذاء لأولادهما، بعدما لم يستطيعا توفيره بواسطة قسائم الغذاء: «كانت [فاطمة] تعطيها أفضل الطعام وأنظفه... كان من الصعب أن تجد الحليب في الغيتو. كان لديها حليب جيد... كان لديها ماعز وكان لديها حليب» (المصدر السابق).



اللد: «الأرض بتكلم عربي».

الغربية يهود أوروبا الشرقية بتعابير استشرافية (خزوم ١٩٩٩). وقد توافقت سيرورات تغرب (تمثل الثقافة الغربية) وتحرر اليهود في أوروبا الغربية بسيرورات العلمنة. كان اليهود يشعرون بعدم الراحة من هويتهم الدينية فأرادوا نزحها عن أنفسهم. وفي الوقت نفسه، تصاعدت هجرة اليهود من شرق أوروبا إلى غربها. أولئك اليهود لم يكونوا قد خضعوا لسيرورات التغرب بعد وكان تواجههم في الغرب يشكل خطراً على يهود ألمانيا الذي كانوا يخشون من أن يعيدهم الشبه بينهم وبين يهود الشرق إلى مكانتهم الهامشية السابقة. وانطلاقاً من هذه الخشية ذاتها، أقام يهود أوروبا الغربية التمييز بين الشرق والغرب، من خلال وصف يهود أوروبا الشرقية بـ «يهود الشرق» (Ostjuden بالألمانية)، الذين كانوا يمثلون الآخر التقليدي، المناقض لليهود ألمانيا، الذي اعتُبروا حداثيين (المصدر السابق، ٣٩٤). وتقول خزوم إنه بينما اعتمدت «حركة هاسكالا» («ثقافة» - حركة اليهودية في أوروبا في القرنين الـ ١٨ و ١٩) الخطاب الاستشرافي لدفع وإحداث تغييرات ثقافية بين يهود أوروبا، ذهب

العمل الموزع، المميز والأحادي الاستخدام (لمرة واحدة) الذي يتواصل في مسار تشابكي. وهكذا، مثلاً، طوال سنوات الخمسين كلها، لم تفلح السلطات في إتمام الإحصاءات السكانية البلدية وتحديد عدد سكان اللد بصورة دقيقة. وفي أكتوبر ١٩٥٤، سجل مناحيم لابل، مراسل صحيفة «معاريف»:

يبلغ عدد سكان اللد ١٧,٠٠٠ نسمة، تقريباً. نقول «تقريباً» لأن لا أحد يعرف عددهم الدقيق، وحتى البلدية بذاتها لا تعرف عددهم الدقيق... وذلك بسبب سكان الـ «سكنة»، الذين لا يعرف أحد عددهم (فاكرت ١٩٧٨، ١٥٢).

في العام ١٩٥١، كما سنرى لاحقاً، شرعت السلطات في إعادة النظام الإثني - الإقليمي إلى سابق عهده. يمكن الافتراض بأن أجهزة الدولة والصحافة تعاملت مع الحيز في اللد بمصطلحات استشرافية فاعتبرت اليهود العرب تقليديين ومتكلسين، ومع ذلك نادرين ومدهشين. هذا الاستخدام للخطاب الاستشرافي تعود جذوره إلى أوروبا في القرن الـ ١٨، حينما وصف يهود أوروبا

يمثل تهديدا اجتماعيا - قوميا.

وجهة النظر التي طرحها شوحط وخزوم تُغفل أجزاء من القصة، لأنها لا توفر سوى نظرة بَعْدِيَّة (من النتيجة إلى العلة) فقط على منظومة العلاقات بين الهيمنة الغربية وبين الشرق. وهي لا تورد في الحسبان قدرة المُسكَّتين على خلخلة الترتيبات (النظام) الثنائية وإعادة تعريف الوضع وصياغته من الأسفل إلى الأعلى. وأكثر من هذا، لا توضح هذه النظرية تماما كيف يتم إنشاء الحدود بين المتكلس والغريب وبين الحديث والواقعي. وما أدعيه هو أن الخطاب الاستشراقي يوفر، حقا، البنية الفوقية، الجهاز الذي يُسبغ، في نهاية الأمر، شرعية على السكان والحيز الخاضعين لسلطوته وسيطرته، لكن ليس على الطريقة المعقدة التي يتم من خلالها إعادة إنتاج تلك الحدود نفسها، في الظرف الزمني نفسه الذي حصل فيه انهيارها.

٣. إعادة تأكيد الحدود: حدود تصحيحية وأخلاقية

يقول ديفيد سيبلي (Sibly 1995) إن اختراق الحدود القومية، الثقافية أو الطبقية ينتج حيّزات حدية. هذه الحيّزات تمثل إبهاماً، غموضاً وحالة مؤقتة وتشكل مناطق رفض يتعين إخفاؤها بغية كبح الخطر الكامن فيها. في المدن الكبرى في أوروبا خلال القرن الـ ١٨ - لندن، دبلن وباريس، مثلاً - تميز الحيز بتقسيم طبقي وفقاً لمستوى القلق والخوف على البرجوازية من مغبة الأمراض والأوبئة الأخلاقية التي ألصقت بأبناء الطبقات الدنيا (المصدر السابق، ٣٣، ٤٩). أما في ما يتعلق باللد، فبالإمكان تفسير إلغاء الفصل الإثني في الحيز المدني من جانب اليهود العرب باعتباره تناقضا بين «الجمور» (ريزوم) و«التقعيدية»، بتعبيريّ دولوز وغتاري (٢٠٠٠). الجمور يعني الحركة الفوضوية، بدون بداية أو نهاية، أشبه بمتاهة تتطور دونما قانون أو هيكلية منظمة. إنه تطور يحدث تغيرات عميقة في الحيز وفي السكان (أزولاي وأوفير ٢٠٠٠، ١٢٤). والجمور يشمل بين طياته أطرا جماعية متحركة تدعى دفوقاً. وهذه تجسد إمكانية تفادي سيطرة الجهاز الدولتي والدفع نحو تفكيكه، من خلال اختفاء موضوع السيطرة من شبكة المعلومات المهيمنة، جراء العجز عن اكتشافه وسبر غوره (دولوز وغتاري ٢٠٠٠، ١٤١). والتقعيدية تعني عملية ترمي إلى توجيه النواتج الثانوية للجهاز لما فيه خدمته، في إطار إعادة تنظيم الحيز من جديد. التقنية التقعيدية، كما يقول دي سارتو، تستطيع فقط إدارة «مجاميع كلية قابلة للعد»، أي موضوعات وذوات يمكن مشاهدتها، مراقبتها وتوقع مسارات سلوكها المستقبلي. ومن هنا، وكما يشرح باومان مضمون العلاقة بين الدولة القومية وبين الغريب، فإن مشكلة التقعيدية المركزية

الحركة الصهيونية إلى توسيع هذا المشروع لتحقيق أهداف تتعلق بخلق وعي قومي وإحداث تغيير اجتماعي شامل، فربطت بذلك بين الخطاب الاستشراقي والقومية. فقد اعتبر هرتسل، مثلاً، أن المشروع الصهيوني هو «الحاجز بين أوروبا وآسيا»، بينما ادعى دافيد بن غوريون بأننا «لا نريد أن يتحول الإسرائيليون إلى عرب» (المصدر السابق، ٤٠٦). ومع الانتقال إلى إسرائيل، بدأ الأشكنازيون، «يهود الشرق» سابقا، بتوجيه الخطاب الاستشراقي نحو المهاجرين من الدول الإسلامية. وفي خضم سلسلة التشرّق، أصبح هؤلاء اليهود «الطوائف الشرقية» وتم عرضهم وكأن ثقافتهم التقليدية تحول دون تصرفهم بطريقة صائبة وجديرة في المجتمع الإسرائيلي (المصدر السابق، ٤٠٧-٤٠٨). وفي إطار الصراع بين اليهود العرب والصهيونية، كما تقول إيليا شوحط (١٩٩٩)، جرى تكريس اليهود العرب باعتبارهم موضوعاً تم - في الوقت ذاته - احتواؤه ضمن «الشعب» اليهودي، من جهة، مع إقصائه بوصفه الآخر الشرقي، من جهة أخرى. كان اليهود العرب يُعتَبَرُونَ تقليديين، محافظين، عديمي المبادرة وقومويين متطرفين، على النقيض من الأشكنازيين الذين اعتُبروا متقدمين، حداثيين، علمانيين، منجّين ودعاة سلام. وطبقا للاندواجية الاستشراقية، فقد اعتُبر اليهود العرب، أيضاً، أغراباً وغير مألوفين، إلى جانب تنميطهم كأشخاص متخلفين وغير واقعيين، فشكّلوا عنواناً للبحث نظراً لـ «عاداتهم وتقاليدهم المدهشة» (المصدر السابق، ١١-١٩). وهكذا، فقد استُخدم الخطاب الاستشراقي في جبهتين اثنتين واستهدف حل مشكلتين واجهتا الحركة الصهيونية. فقد استهدف، أولاً، تأكيد وتكريس التوجه / الميل الغربي للصهيونية. وكنتيجة مباشرة، استهدف، ثانياً، نزح التوجه / الميل العربي عن يهود الدول الإسلامية، ثم التمييز ما بين الحديث كعلامة مميزة لليهود أوروبا وبين التقليدي كعلامة مميزة لليهود الدول الإسلامية.

في الحيز الثالث، كما أسلفنا، وحيث تتجسد نقطة الصفر في الحالة التي أمانا، تنهار الحدود الحيزية بين اليهود والعرب، بصورة مؤقتة. ويشكل انهيار الحدود خطراً يتهدد سلسلة التشرّق التي تصفها خزوم، بل ويفتح باباً أمام سلسلة تشرّق أخرى، عربية، تمزق الجوهر الديني - اليهودي في الخطاب الصهيوني، نظراً لما تنتجه من تقسيمات تمييزية ثقافية عابرة للحدود الدينية^{١٤}. ومن هنا، فالحيّز الثالث يقطع، إذن، سلسلة التشرّق، مما يقطع الاستشراق المزدوج أيضاً. والسلطات، كما يتبين من رداً فعلها، متخوفة من الفوضى المحتملة، من انهيار التشخيصات والتمييزات الاجتماعية ومن الخطر المحتمل على مناعة المنظومة الاجتماعية. الحيز المبحوث هنا لم يعد يعتبر غريباً ودخيلاً مدهشاً ومثيراً، بل حيزاً ملوثاً

تتمثل في الغموض المشتق من التطور الجذوري، الذي ينتج - بتعبير دولوز وغتاري - «مقاطع غير قابلة للعد» (المصدر السابق). هذه هي الإجراءات التعقيدية التي تم تفعيلها على دفق السكان اليهودي - العربي في الغيتو: بداية، أرادت البلدية إقصاءهم إلى المناطق الحدودية في المدينة. ثم لاحقاً، وحيال رفضهم مغادرة الغيتو، أصبح الغيتو نفسه منطقة حدودية، فصلت ما بين الآخرين والسكان «الطبيعيين»: وصم الحيز بأنه ملوث ينشر الأمراض ووصم سكانه اليهود بأنهم مجرمون. وفيما بعد، وحين تبين أن هذه الإجراءات كلها غير ناجعة، تم هدم الحي بشكل عملي وإزالته من الخطاب العام، تماماً. وفي نهاية الخمسينات، تم استيعاب اليهود العرب في نطاق المدينة، بعد إنشاء مبان سكنية خاصة بهم.

خلال السنوات الأولى التي تلت دخول اليهود إلى الغيتو بدون تصاريح، جرى التعامل معهم بكونهم مواد أولية بين يدي الصانع، أشياء يمكن تحريكها ونقلها من مكان إلى آخر، على طول الحيز المدني وعرضه. ففي نهاية العام ١٩٥١، مثلاً، وفي أعقاب الفيضان الذي انهار جراه ٣٠ منزلاً كان يسكنها اليهود، وجه بيسح ليف، رئيس بلدية اللد، رسالة إلى رئيس الحكومة دافيد بن غوريون طالبه فيها بإحضار ٣٠ خشبية تتألف كل منها من غرفة واحدة لإيواء سكان الغيتو اليهود. وطبقاً للمخطط، كان من المقرر أن توضع هذه التخشيبات في حي السقائف الإسبستية الذي سيقام في أحد أطراف المدينة، بمحاذاة «المعبراه» الشمالية^{١٥}. وكان من المخطط أن يتم دمج هذا الحي في التخطيط الحيزي المستقبلي لمدينة اللد. وطبقاً لهذا التخطيط غير الرسمي، اتجهت النية نحو نقل سكان «المعبراه» وسكان الغيتو وتوطينهم في الأطراف الشمالية والشرقية من المدينة، مقابل توطين الفلسطينيين في الأطراف الشرقية والغربية والأشكنازيين في جنوب المدينة. وقد أقامت الوكالة اليهودية ولجنة الهجرة من بولندا، في تلك الأيام، حياً جديداً في جنوب المدينة، أطلق عليه اسم «نافيه زاي» لاستيعاب المهاجرين من بولندا أعضاء الهستدروت^{١٦}.

لكن يهود الغيتو رفضوا الانتقال إلى أطراف المدينة، مما أجبر مخطط ترحيلهم. وعلى هذه الخلفية، يمكن العثور في الخطاب العام على جملة من التعابير التي تصف يهود الغيتو بأنهم غير شرعيين في الحيز. وفي حزيران ١٩٥٢، وصل إلى مدينة اللد شمشون ميخائيلي، الذي كان يعمل صحفياً في صحيفة «يديעות أحرונوت». وفي التقرير الذي أعده ونشر في الصحيفة (١٩٥٢)، يشير ميخائيلي، بسعادة واضحة، إلى الزيادة الديمغرافية بين السكان اليهود في المدينة وإلى إضافة ١,٧٠٠ وحدة سكنية جديدة في حي «نافي زاي» الاستثنائي والمميز. لكن هذه الفرحة

تعكرت بالظهور المفاجئ للمهاجرين من شمال أفريقيا. وقد وصفهم ميخائيلي بـ «المتسللون» و«الفارّون» وصوّرهم وكأنهم ظهروا في المدينة بما يتنافى مع القواعد والأصول المدنية المرعية والمتبعة في الحيز القومي. وأضاف، مدعياً بأنه «خلال السنة الأخيرة، تسلسل» إلى اللد أكثر من ألف شخص، فرّوا من مواقع الاستيطان، غادروا مواقع سكنهم التي أعدتها لهم الوكالة (اليهودية)، وخاصة في رواق القدس، وجاءوا للسكن في «سرايب الموتى» التي في الغيتو العربي» (المصدر السابق).

في تشرين الأول ١٩٥٣، بحث المجلس البلدي في مدينة اللد قضية السكان اليهود في الغيتو^{١٧}. وخلال الجلسة، أكد ممثلو كتلة «مباي» على الحاجة إلى هدم الحي وإخراج سكانه اليهود. وادعى رايخمان (من «مباي»)، مثلاً، بأن الحي يشكل بؤرة جذب للمجرمين الذين يتوافدون من مختلف أنحاء البلاد. وزاد زميله في الكتلة، رئيس البلدية بيسح ليف، فقال إن الحي يشكل مركز جذب، أيضاً، لـ «فئات محتاجة... مسنين، مرضى، مقعدين ومعوّزين آخرين... وهذا ما يزيد في معدلات البطالة». وفي المقابل، طرح ناحوم سيغال، ممثلة كتلة «ماكي» في المجلس البلدي، موقفاً معاكساً فأيد بقاء اليهود في الغيتو. ورداً على أقوال رايخمان، أعلن سيغال معارضته لإخراج اليهود من الحي، لأن البيوت هناك - في نظره - أفضل من البيوت في الأماكن التي هربوا منها. وألح سيغال، أيضاً، إلى الإقصاء المزدوج لسكان المكان، الإقصاء الجغرافي والطبقي، إثر إبعادهم عن أماكن العمل التي عرضتها البلدية: «وجد الناس في «سكنة» ملجأً يؤويهم وسقفاً يحميهم، بعد هروبهم من المعبروت حيث الظروف أسوأ بكثير. هؤلاء الناس يأملون ويستحقون الحصول على فرص عمل في المدينة»^{١٨}.

لكن صوت سيغال بقي وحيداً وضعيفاً وضاع بين الأصوات المهيمنة التي علت في تلك الجلسة وبعدها. وفي نهاية الجلسة، قرر أعضاء المجلس البلدي التوجه إلى وزارة العمل لتسريع هدم الحي وإزالته. كما تقرر في الجلسة، أيضاً، تقسيم المدينة إلى ثلاثة أجزاء: الشمال، المركز (الوسط) والجنوب. ورغم أن الحي الشرقي مشمول ضمن حدود المدينة (في الجزء المركزي منها)، حقاً، إلا أنه لم يُذكر إطلاقاً، بل تم «ابتلاعه» في الخارطة الجديدة التي أعدت للمدينة.

يقول باومان إن حضور الغرياء المعاند يؤدي إلى التعامل معهم كأنهم نوع من التلوث. ويرمي هذا التعامل إلى تحييد وتفكيك التمثيل المهجن الذي يجسده^{١٩}. وينسجم تحليل باومان لظاهرة الغرياء في نقطة الصفر مع تحليل ماري دوغلاس (٢٠٠٤) لسلوك التلوث (العدوى). فهي تقول إن القذارة هي حالة انتقالية، نتيجة ثانوية لانعدام النظام. في بدايتها، هي حالة من «عدم الفصل»

استناداً إلى التفسير الذي تقدمه النظرية النقدية، يقوم موقف المؤسسة الصهيونية حيال المهاجرين الشرقيين وتعاملها معهم على أساس الاحتواء والإقصاء: فالدولة تحتوي الشرقيين ضمن الـ «شعب» اليهودي، من جهة، بينما تقصيههم وتسبب إضعافهم طبقياً، تقمع ثقافتهم وتبعدهم جغرافياً، من الجهة الأخرى. ولكن، إذا ما طبقنا تحليل باومان على اللقاء بين الصهيونيين الشرق أوروبيين وبين اليهود العرب، فبإمكاننا استخلاص الصورة العكسية / السلبية (نيجاتيف) لصيغة الاحتواء والإقصاء.

المقابل، يمكن الادعاء بأن وجود الغريب يحول «أبناء البيت» إلى ذوات في أعين أنفسهم، يخضعون لعملية تغريب بواسطة الغريب. وهكذا يتحول الغريب من خاملين إلى فاعلين: أداؤهم الفاعل يتجسد في المعارضة التي يثيرونها. هذه المعارضة لا تريد احتواءهم، بل إقصاءهم، ومع ذلك فهي لا تستطيع التخلص منهم - لأن الدولة هي التي أحضرت اليهود العرب وأرادتهم، ولأن الغريب لا يمتلك بيتاً وليس ثمة أي مكان آخر يذهب إليه (Bauman 1991, 60).

ويقول باومان إن المؤسسة تحاول في البداية طرد الغريب بغية إعادة النظام في الحيز إلى نصابه. ولكن، بما أن الغريب لا يمتلك بيتاً، فالحل البديل هو إلقاء الشواذ إلى أحد حيزات السيطرة المذكورة لدى فوكو (١٩٧٢)، مثل مصحة المجانين، بما يحقق - من خلال ذلك - تناسباً بين الفوضى، المتجسدة في كسر الحيز ومصادرتها، وبين انتباز مواضع موجودة في الحيز وفي ما وراءه أيضاً، في الوقت ذاته. وهكذا، بواسطة إنشاء الحيز الثالث باعتباره مكاناً متغيراً، انتبازياً - حيز يمثل أمكنة وأزمنة متناقضة، لكنه خاضع للقوة المهيمنة - يمكن تقليص التناقض الوجداني إلى أمداء محتملة يستطيع الخطاب القومي استيعابها وهضمها. ويتم هذا كله بواسطة وضع حدود تصحيحية وأخلاقية حول ذاك الحيز الثالث نفسه، ثم تحويله إلى مكان انتقالي مُعدّ لتطهير وتعقيم الفئة الإثنية.

وبالبناء على توصيف فوكو (٢٠٠٣)، فإن المكان المتغير هو مكان يمثل ما يمكن اعتباره تسوية توافقية بين المخطط الحداثي للنظام، من جهة، والتناقض الوجداني الناتج عنه، من جهة أخرى. وفي إطار هذه التسوية، لا يمكن للتهديد الذي تنطوي عليه الأمكنة المتغيرة أن يختفي ويتلاشى نهائياً، وذلك جراء العلاقة التكافلية ما بين النظام والفوضى، لكنه قد يتضاءل ويتقلص إلى درجة محتملة. الأمكنة المتغيرة هي موقع محدد يمثل الحيز السائد حوله ويعكسه، في الوقت ذاته. وهو يشمل، في داخله، أمكنة وأزمنة متناقضة تتعايش

(المصدر السابق، ١٧٨)، ولذا فهي تشكل تهديداً على معالم المجتمع الثقافية. والقذارة هي فكرة نسبية: مثلاً الحذاء في حد ذاته لا يُعتبر قذراً، لكنه يصبح كذلك عند وضعه على الطاولة. والطعام، أيضاً، يصبح قذراً لدى سقوطه على الأرض، ولذا فهو يشوّش تعريفات وتصنيفات اجتماعية تُعتبر طبيعية (المصدر السابق، ٦١). وفي صياغة معادة لما تقوله دوغلاس، أود القول إن اليهود ليسوا قذرين بطبيعتهم، ولكن في الحيز القومي الذي يوجّه منطقَه الفصل بين اليهود والعرب، يصبح من القذارة إسكانهم في حيز عربي ووسط سكان عرب. وكما سنرى لاحقاً، تكتسب إعادة الصياغة هذه دلالة أعمق وأهمية أكبر على خلفية النجاح في إعادة تنظيم الهيكلية المدنية في اللد.

استناداً إلى التفسير الذي تقدمه النظرية النقدية، يقوم موقف المؤسسة الصهيونية حيال المهاجرين الشرقيين وتعاملها معهم على أساس الاحتواء والإقصاء: فالدولة تحتوي الشرقيين ضمن الـ «شعب» اليهودي، من جهة، بينما تقصيههم وتسبب إضعافهم طبقياً، تقمع ثقافتهم وتبعدهم جغرافياً، من الجهة الأخرى. ولكن، إذا ما طبقنا تحليل باومان على اللقاء بين الصهيونيين الشرق أوروبيين وبين اليهود العرب، فبإمكاننا استخلاص الصورة العكسية / السلبية (نيجاتيف) لصيغة الاحتواء والإقصاء: انعدام الرغبة في الاحتواء مقابل عدم القدرة على الإقصاء. وخارج سياق الخطاب القومي، يبدو نمط الاحتواء والإقصاء - المنسوب للمهيمنة - عاجزاً عن تقديم توصيف دقيق للقاءات في الحيز المحلي وفي الحياة اليومية - لقاءات فُرِضت، عنوة، على أشخاص ليسوا مخولين صلاحية صنع القرارات. وفوق هذا، يمثل نمط الاحتواء والإقصاء علاقة ثنائية بين المسيطر الفاعل والمسيطر عليه الخامل، وهي علاقة يمسك فيها المسيطر بالخيوط المربوطة حول عنق المسيطر عليه ويشدها، إلى الوراء وإلى الأمام، يُدنيه ويُبعده، يستوعبه ويرفضه، يحتويه كي يستخدمه ثم يقصيه كي يعرّف نفسه بأنه ضدّه الإيجابي. وفي

إلى فرضها. إن لابل، والصحفي يوسف غاليلي من صحيفة «عل همشمار»، كما سنرى لاحقاً، يمارسان دور «الطبيب شاهد الزور»، بتعبير فوكو (١٩٧٢، ١٥٦). فهما يصدّقان، ثم يعيدان بالتالي نسخ الفصل الذي يحمي السكان «الطبيين» من الخطر الكامن في المسألة التأويلية، التي تهدد بالانزلاق إلى خارج حدود الغيتو: «إذا تم استدعاء طبيب... فلأنّ الناس كانوا يخافون - كانوا يخافون من الكيمياء الغريبة التي تفور من خلف أسوار السجن. كانوا يخافون من القوى المتبلورة هناك والتي قد تنتشر». ويصف بنيبي الحيّ بأنه بؤرة لنشر الأمراض الجنسية، بينما يستفيض لابل في عرض شبكة العلاقات ما بين الحي والمدينة عامة. وفي تصويره، تتحول المدينة إلى جسم، بينما يتحول الحيز المهجن في الغيتو إلى «وباء خبيث»، بما يحتويه أيضاً من تجار مخدرات ومتهربين من تأدية الخدمة العسكرية:

هذا الحي من المدينة، الذي يضم بيوتا مهدمة وقديمة جدا... أصبح بؤرة للجرائم والمجرمين على اختلاف أصنافهم. أصبح مرتعا لصنوف مختلفة من البشر الإشكاليين وغير الجديرين، ابتداء من المتهربين من تأدية الخدمة العسكرية في الجيش (الإسرائيلي) وانتهاء بتجار المخدرات الذين يبدو تأثيرهم السيئ على المدينة بأسرها واضحا، في كل خطوة. اللد... أصيبت بهذا الوياء الخبيث الذي يتفشى في جسدها كله ويجعله يرتعد (فاكرت ١٩٧٨، ١٥٥).

في تشرين الأول ١٩٥٤، بدأت مرحلة إضافية أخرى نحو إزالة الغيتو وإخفائه من الخطاب العام. في هذه المرحلة، يتم تشخيص الحي بوصفه مكانا ملوثا وقديما لا ينتمي إلى الحيز العصري الذي يحيطه، ولذا فهو يشكل تهديدا على استقرار النظام والسلطة. ويتحدث يوسف غاليلي عن التكلس والنتانة ويعتبرهما أرضا خصبة لنمو وتكاثر جرائم غير اجتماعية تغذي قوى سياسية ظلامية:

وأنت تسير في محيط غيتو «سكنة» وترى الحياة المتكلسة التي يعيشها سكان بيوتهم وسرايهم المظلمة، دون توفر حد أدنى من الشروط الصحية - في غرفة صغيرة ومنخفضة يعيش ٤ - ٥ أنفار - يتولد لديك شعور بأن لا شيء قد تغير في حياة هؤلاء الناس الذين تم نقلهم منه الغيتوات المظلمة في المغرب، والمشهورة بسمعتها السيئة. الشروط الاجتماعية ناتها، التي تتخط فيها البروليتاريا الرثة، التي تشكل الجرثومة الاجتماعية، ومنها تتغذى قوى الظلام والفاشية في بلدنا أيضا.

الحيز، الذي تم عزله أولاً عن السياق السياسي والثقافي المحيط

معاً، ولذا فهو يؤثر على احتمال كسر التتابع المتشكل في الحيز - الزمن (شنهاف ٢٠٠٣، ٤٩). وبالرغم من أن هذا الموقع يختزن في طياته عناصر تهديدية، إلا أنه خاضع للمراقبة والسيطرة، ولذا فهو لا يشكل أي تهديد على النظام الاجتماعي. وطبقا لفوكو (٢٠٠٣)، فإن الأمكنة المتغيرة هي نتاج الهندسة الاجتماعية التي يعود أصلها إلى نظام الأخلاق البرجوازي الذي نشأ في أوروبا خلال القرن الـ ١٨. وثمة للأماكن المتغيرة وظيفة محددة، قد تتغير تبعاً لاحتياجات المجتمع (المصدر السابق، ١٣). والأماكن المتغيرة هي نتيجة للأقصاء خارج المجتمع، نتاج لحالات ولأشخاص يشكلون تحدياً ويتم إدخالهم إليه (المجتمع) بالإكراه، عنوة، بينما يقوم أصحاب القوة بمراقبة مداخله ومخارجه (المصدر السابق، ١٧).

في أواخر العام ١٩٥٣، ومع احتدام صعوبة إخراج اليهود العرب من الغيتو، راحت جهات مؤسساتية تصمم بأنهم ملوثون. وإلى جانب التعابير التي تميز الخطاب الاستشراقي مثل قذارة، تخلف وتكلس، كما أسلفنا، لم تكن قد سُمعت في تلك الفترة، بعد، تعابير تنسب إلى المكان غرابية، دهشة ولهفة، وهي التعابير التي تمثل النقيض المكمل في إطار الخطاب الاستشراقي. في تلك الفترة، كان الغيتو هو التجسيد الأوضح للحيز الثالث. فقط بعد تفكيك الحيز الثالث وتحويله إلى حيز فلسطيني حصري (ومع ذلك، خارج الحدود)، ستتبلور النظرة الصهيونية وتكتمل لتصبح نظرة استشراقية تامة، تشمل أصدادا وتناقضات من اللفظة والنفور تجاه الحيز العربي.

في تشرين الثاني ١٩٥٣، وصل إلى المدينة ج. بنيبي (١٩٥٣)، صحفي من صحيفة «يديعوت أحرונوت». في التقرير الذي أعده، ذكر الحيّ الشرقي ووصفه بأنه «عالم سفلي» يعجّ ببيوت الدعارة التي تنشر الأمراض الجنسية. وادعى بأن الحي «مركز خطير لنشر الأمراض الجنسية. شكاوى عديدة تُقدّم إلى الشرطة يوميا، من ضيوف وجنود أصيبوا بعدوى أحد هذه الأمراض... الأمراض الجنسية تتفشى بمقاييس مثيرة للقلق» (المصدر السابق).

وبعد بضعة أشهر، نشر الصحفي مناحيم لابل تقريرا موسعاً في صحيفة «معاريف»، استهله بتسجيل المديح لبلدية اللد على إدارتها السليمة للمدينة وعلى تحويلها، خلال فترة زمنية قصيرة، من «القرية البائسة والمهملّة» إلى مدينة عصرية ومزدهرة. ولكن، في قلب هذا الازدهار والإبداع تقع البلدة القديمة والغيتو. وطبقا لما وصفه لابل، فالبلدة القديمة ملوثة، قذرة والسكن فيها لا يليق ببني البشر. إنها بؤرة إجرام تجتذب إليها أصنافا من البشر يناسبون تعريف الغرابة - أصناف يؤدي تواجدهم في المكان إلى تعطيل وإجهاض القيم والمعايير الثقافية التي يسعى المنطق القومي

الحيز، الذي تم عزله أولاً عن السياق السياسي والثقافي المحيط به، ثم أعد كهيكل ملقى خارج التاريخ، يستدعي الآن حلا جراحيا للتحسين، من الأعلى، وسط استخدام مصطلحات ما بعد طبقيّة تستهدف زرع حالة من الهلع الأخلاقي، إنه خطاب طبي يسعى إلى تعقيم حيز يهودي وفلسطيني وسكان يهود ملوثين وخطيرين من مغبة البدائية العربية المحفورة فيهم. التهديد، المتمثل في ارتباط السكان ليهود بالحيز العربي، ينتج ردة فعل شاملة تدعو إلى هدم الحيز كله، كما في معالجة الوباء.

إسكانها قريبا - كما أفادت بلدية اللد حي الخرائب
(«سكنة» في اللد كان، حتى وقت قريب، مركزا للجريمة
(فاكرت ١٩٧٨، ١٦٢).

هذا هو، على ما يبدو، الخبر الأخير الذي نشر عن الغيتو في اللد. كتاب أورا فاكرت (مصدر سابق)، الكتاب الوحيد الذي يعالج مسألة الغيتو في اللد بتوسع، ينهي - هو أيضا - معالجته للمكان في نقطة الزمن التاريخية هذه. منذ تلك اللحظة، لم يعد الغيتو حاضرا في الخطاب الإعلامي. إخفاء الغيتو من الواقع النصّي المؤسّساتي يعكس عجز المؤسسة عن مواجهة الحيز الثالث الذي نشأ في داخله. وهذه الخطوة يمكن تفسيرها بأنها اعتراف بفشل التقييدية المؤقت في ضبط دفع السكان اليهود - العرب في الحيز العربي. إنه فشل مؤقت لأن اليهود العرب يسكنون في الحيز الذي تم هدمه، ولذا فهُم قد يصبحون منوطين بأجهزة الدولة مستقبلا.

٣,١. منظومة تقييدية جديدة

يري دولوز وغتاري (٢٠٠٠) أن قوة الجماعات المُخضعة - «الأقليات»، على حد تعبيرهما - تظهر ليس في قدرتها على الاندماج في الشبكة المهيمنة والانضواء في كنفها، وإنما في تحديد (من حدة) وإبراز الفارق بين هذه الشبكة والشبكة البديلة التي أنشأتها هي. وتنعكس قوة الأقليات في قدرتها على «إعطاء قيمة لقوة المجاميع غير القابلة للعد»، تغيير المجاميع القابلة للعد وإيقافها على رأسها» (المصدر السابق، ١٤٢). وفي حالة اللد، تلزم الشبكة البديلة الشبكة المهيمنة على تغيير برامجها (القاضية بإسكان اليهود العرب في أطراف المدينة) وإنشاء منظومة تقييدية جديدة. عدم القدرة على ضبط دفع السكان اليهود العرب يفرض على التقييدية شملهم في داخل المدينة، خلافا لما تم التخطيط له في بداية العقد. وإلى جانب الرغبة الجامعة لدى بلدية اللد في إخراج السكان اليهود من الغيتو، ونقلهم إلى أطراف المدينة، بقيت شقق غير مأهولة

به، ثم أعد كهيكل ملقى خارج التاريخ، يستدعي الآن حلا جراحيا للتحسين، من الأعلى، وسط استخدام مصطلحات ما بعد طبقيّة تستهدف زرع حالة من الهلع الأخلاقي. إنه خطاب طبي يسعى إلى تعقيم حيز يهودي وفلسطيني وسكان يهود ملوثين وخطيرين من مغبة البدائية العربية المحفورة فيهم. التهديد، المتمثل في ارتباط السكان ليهود بالحيز العربي، ينتج ردة فعل شاملة تدعو إلى هدم الحيز كله، كما في معالجة الوباء^{٦٠}. وفي مقال غاليلي، يجدر الانتباه إلى الدور الذي تأخذه القوة المهيمنة على عاتقها، ليس فقط كمُصلح للسكان ومُحسن لهم، وإنما أيضا كمُخلص وظيفته إنقاذ الأشخاص الخاضعين لسيطرته ومراقبته من أنفسهم:

فلتطبق قرارات الخبراء والمهندسين بشأن هدم كل المحيط من أجل تنظيف بؤر التلوث الاجتماعي عن وجه المدينة وسكانها، مرة واحدة وإلى الأبد. المطلوب هنا عمل حقيقي. وبالمعنى المزدوج: إنقاذ من الفقر والتكلس، وإنقاذ روحاني، بلورة شخصيتهم الثقافية، اليهودية والعمالية....
(المصدر السابق).

الإقصاء النهائي للغيتو وسكانه من الخطاب العام ينعكس في الخبر الذي نشر في صحيفة «دافار» بعد بضعة أشهر. فالخبر يحكي عن عملية مشتركة للبلدية والشرطة تم خلالها تصفية وإزالة الحي الشرقي برمته، بما في ذلك بيوته وقواعده الإجرامية. لكن سكانا كثيرين واصلوا السكن في المكان، فعليا. والخبر يخلط بين وجود السكان المادي، الفيزي، وبين هدم كل الحيز الذي يؤويهم. فقد ورد أن حيز المساكن قد تم هدمه كليا، من جهة، وأن بعض السكان ما زالوا يسكنون هناك، من جهة أخرى:

قامت البلدية والشرطة، الأسبوع الماضي، بهدم بؤرة الجرائم في حي الخرائب في اللد على مساحة تبلغ ١٥٠ دونما، بصورة نهائية. العائلات الخمسون الأولى، من أصل ٣٠٠ عائلة، والتي لا تزال تسكن في حي الخرائب، سيتم



خان اللد القديم: شاهد على الحياة العربية.

والثاني، في الطرف الآخر، الجنوبي - الغربي من المدينة. وبموجب المشروع، كان من المخطط نقل مجموعة أخرى من سكان الحي إلى «معبراه» جديدة من التخشيبات في الجزء الشرقي من المدينة. وقد بدأت أعمال البناء في العام ١٩٥٧ وانتهت بعد تسعة أشهر. لكن الشقق الجديدة ظلت خالية لفترة زادت عن سنة ونصف السنة، إذ لم يدخل يهود الغيتو إليها، لأن الوكالة اليهودية قررت - بدلا من ذلك - نقلهم إلى «المعبراه» في الشمال وإلى حي سقائف الإسبست المجاور لها، بعد أن يتم إفراغها من ساكنيها. وكان هذا العرض، عمليا، تكرارا للعرض ذاته الذي قدمه رئيس البلدية، بيسح ليف، في العام ١٩٥١.

في إطار القرار الجديد - القديم، اقترح موظف الوكالة اليهودية، ي. ميلمان، في بداية العام ١٩٥٨، تسليم الشقق الجديدة بشرط شرائها وتملكها فقط، وكان يريد بذلك إنشاء آلية إضافية أخرى لغربة الذين يتم إخلاؤهم من الغيتو. وعلاوة على ذلك، اقترح الموظف نفسه نقل الجزء الأفقر من بينهم إلى حي السقائف الاسبستية في أطراف المدينة. ويتضح من كلامه أنه كان يدرك إن قبول اقتراحه سيوفر حلاً جزئياً فقط، إذ لن يقبل جميع سكان الحي بالمغادرة والانتقال. وعلى ذلك، فقد لجأ إلى خطوة استباقية فأمر بإحصاء

في حي «نافي زايث»، الحي الجديد الذي أعد لأعضاء الهستدروت. وقد أرسلت، في تشرين الأول ١٩٥٤، رسالة من وزارة المواصلات إلى وزارة العمل ورد فيها أن ١٦ شقة في الحي لا تزال خالية منذ سنتين وهي جاهزة للتسليم للسكان. وقال موظف في وزارة المواصلات إنه «بما أن الشقق المذكورة بقيت خالية وغير مأهولة طوال سنتين، فثمة حاجة إلى بعض الترميمات والإصلاحات فيها قبل تسليمها إلى السكان... الرجاء تنفيذ ذلك شريطة أن لا تزيد التكلفة للشقق الـ ١٦ كلها عن ٣,٢٠٠ ليرة إسرائيلية»^{٦١}.

حيال فشل محاولات إخلاء يهود الغيتو ونقلهم إلى أطراف المدينة، وفي أعقاب العجز عن «هضم» الحيز الثالث الذي تشكل في الغيتو، قررت البلدية في العام ١٩٥٦، بالتعاون مع الوكالة اليهودية، السماح لـ ٤٤ عائلة بالدخول إلى شقق تم بناؤها في داخل المدينة، بجوار الغيتو. كانت تلك الشقق مكونة من غرفة نوم واحدة ومطبخ، في كل منها^{٦٢}. وبعد بضعة أشهر، قررت البلدية بناء ٨٠ وحدة سكنية أخرى ليهود الغيتو^{٦٣}. ثم تم توسيع هذا المخطط، بعد نحو نصف سنة، ليشمل ٥٠٦ شقق سكنية. هذه الشقق كلها أعدت لإسكان الأحياء الجديدة في الضواحي: الأول، في شمال - شرق المدينة، على أنقاض الحي الذي كانت تتواصل أعمال هدمه،

استمراراً في المنطق الإثنوي الذي أسس لإخراج اليهود العرب من الحيز العربي، أرادت البلدية إبقاء السكان الفلسطينيين في الغيتو وفي شمال المدينة. وفي آذار ١٩٥٩، وجه السكان الفلسطينيون رسالة إلى وزارة العمل شكوا فيها من التمييز الذي استهدف عزلهم. وقالوا إن جيرانهم اليهود حصلوا على شقق جديدة، بينما تم إبقاؤهم هم في الحي القديم ٢٩. ورداً على هذه الرسالة، وجهت الوكالة اليهودية رسالة إلى وزارة العمل تهربت خلالها من مواجهة مطلب الفلسطينيين وأعلنت تأجيل المعونات إلى وقت آخر، غير معروف. وأشار كاتب الرسالة، ي. تميز، إلى أن «المنطقة التي يسكن فيها العرب اليوم موجودة ضمة التخطيط الذي تجريه وزارة الداخلية. وهذا التخطيط لم ينته بعد» ٣٠.

الذي لم يكن ممكناً بسببه الوصول إليهم في بداية العقد. وتنبغي الإشارة إلى أن الحديث يجري عن البيوت في الغيتو فقط، وليس عن التخشيبات في «المعبروت»، كما ادعى كاتب الوثيقة، إذ أن «المعبروت» في الأطراف الشمالية والجنوبية من المدينة كانت قائمة ومأهولة بمئات العائلات التي هاجرت من شمال أفريقيا، حتى العام ١٩٩٠. وهكذا، بواسطة السكن البديل (الذي كان، في معظمه، شققاً تمتلكها شركة «عميدار»، وليس خياماً أو تخشيبات)، نجحت التقييدية في إعادة ضبط دفق السكان اليهود العرب. ويتعبير فوكو (Foucault 1977, 141)، يعكس هذا الإجراء انتصار الحكامة (Governmentality) على رعاياها: «كان ذلك تكتيك عدم الهجر، عدم الترحال... كان هدفه... معرفة أين نوزع الأفراد». كفاح اليهود العرب من أجل الدخول إلى قبل المدينة أعطى ثماراً فاسدة: وافق السكان الأوائل على إخلائهم وتم نقلهم إلى «معبراه» جديدة من التخشيبات عند الحدود الشرقية للمدينة، قريباً من الغيتو، في المكان الذي تم التخطيط لإقامة «المعبراه» فيه، في بداية العقد. تكفلت وزارة العمل بتمويل ٥٠٪ من تكاليف التخشيبات، بينما مول السكان أنفسهم وشركة «عميدار» الجزء المتبقي ٣٧. وبعد مضي بضعة أشهر، تم نقل ٢٤ عائلة أخرى إلى شقق جديدة في شمال - شرق المدينة، على أنقاض الغيتو. وتم تسليم هذه الشقق بشروط استئجار، ولم يتم ربطها بشبكة المياه في البداية ٣٨. سكان الغيتو الأكثر إصراراً، نحو ٨٠ عائلة، حصلوا على شقق في حي «حكومي» في جنوب - غرب المدينة. وكانت تلك الشقق أكبر سماحة وأوسع من تلك التي بنيت على أنقاض الغيتو.

استمراراً في المنطق الإثنوي الذي أسس لإخراج اليهود العرب من الحيز العربي، أرادت البلدية إبقاء السكان الفلسطينيين في الغيتو

سكان الغيتو وهدم أي بيت يتم إخلاء سكانه اليهود منه:

أولاً وقبل كل شيء، يتم إجراء تبادل مع نحو ٣٠ - ٥٠ مرشحاً من سكان السقائف الاسبستية يتم نقلهم إلى سكن دائم بشروط الشراء والامتلاك المعمول بها ثم يتم استخدام البيوت الاسبستية التي تم إفراغها للهدف ذاته.... كل بناية يتم إخلائها من سكانها في الـ «سكنة» و/أو في «معبراه» التخشيبات، يتم تفكيكها وإخلائها على الفور... وقبل أن تقرر اللجنة لنفسها طرق العمل والتحريك، من الأنسب إحضار قوائم السكان في الـ «سكنة» أولاً ٣٩.

وحيال رفض سكان الحي المثار الانتقال إلى أطراف المدينة، اتخذ في تموز ١٩٥٨ قرار بتوزيع الشقق الـ ٥٦ على سكان «المعبروت» وسكان الغيتو اليهود. وقد خصصت لسكان الغيتو ١٧٠ شقة على أن يتم تسليمها بشروط الشراء أو الاستئجار ٤٠. وفي الرسالة التي وجهتها إلى بلدية اللد في الشهر نفسه، اشترطت وزارة العمل استحقاق سكان الغيتو للسكن بـ «تسليم» شققهم السابقة إلى مؤسسات السلطة، كي تقوم هذه بهدمها:

لتجنب أي التباس أو سوء فهم، ها أنذا أعود وأؤكد أن تعبير تصفية، سواء كان يتعلق بـ «سكنة» أو بمبان مهلهلة آيلة للسقوط أو يقصد سكناً مؤقتاً، مثل: «معبروت» تخشيبات وما شابه، فإن معناه الوحيد والحصري هو: هدمها. ولن يستطيع أي شخص الحصول على شقة إذا لم يُرجع شقته المعدة للهدم إلى الجهة السلطوية الملائمة، دائرة الاستيعاب، سلطة التطوير، البلدية أو سواها ٤١.

طلبت وزارة العمل من سكان الحي الإشارة إلى مكان سكنهم السابق للتأكد من أن «أصلهم» من هناك، حقاً، ولتعليم المكان

وفي شمال المدينة. وفي آذار ١٩٥٩، وجه السكان الفلسطينيون رسالة إلى وزارة العمل شكوا فيها من التمييز الذي استهدف عزلهم. وقالوا إن جيرانهم اليهود حصلوا على شقق جديدة، بينما تم إبقاؤهم هم في الحي القديم^{٣١}. وردا على هذه الرسالة، وجهت الوكالة اليهودية رسالة إلى وزارة العمل تهريت خلالها من مواجهة مطلب الفلسطينيين وأعلنت تأجيل المعونات إلى وقت آخر، غير معروف. وأشار كاتب الرسالة، ي. تميز، إلى أن «المنطقة التي يسكن فيها العرب اليوم موجودة ضمة التخطيط الذي تجريه وزارة الداخلية. وهذا التخطيط لم ينته بعد»^{٣٢}.

في المرحلة التالية، في آب ١٩٥٩، وبعد «تطهير» الغيتو من اليهود العرب، قررت البلدية تنفيذ تبادل سكاني في شمال المدينة أيضا. وتم تنفيذ هذا التبادل، فعليا، بواسطة الأجهزة السلطوية المختلفة (البلدية، الوكالة اليهودية وشركة عميدار) وبمساعدة الزعامات الفلسطينية المحلية التي انقسمت على ذاتها إلى فريقين: الأول، برعاية حزب «مباي» وبدعم صامت من «ماكي» (الحزب الشيوعي)، والثاني برعاية حزب «مباي»، صاحب الكتلة الحاكمة في مجلس بلدية اللد. وفي جلسة المجلس البلدي في آب ١٩٥٩، اقترح الفريق الأول نقل سكان الغيتو الفلسطينيين إلى شقق كتلك التي نقل إليها جيرانهم اليهود. أما الفريق الثاني، فاقترح نقل اليهود إلى شقق في عمارات متعددة الطوابق، على أن يتم في المقابل إخلاء البيوت الأرضية في شمال المدينة ليتم نقل الفلسطينيين إليها، نظرا لأن هذه البيوت - كما ادعوا - أكثر ملائمة لنمط حياة السكان الفلسطينيين. وقد تساوق هذا الاقتراح مع مصالح «مباي» في نقل اليهود من اللد العربية إلى اللد اليهودية، الجديدة. وبالفعل، ادعى رئيس البلدية في تلك الجلسة نفسها، باسم الفلسطينيين، بأن غالبيتهم لا تريد مغادرة الـ«سكنة»، ولذا فإن شركة عميدار تعكف على «إيجاد ترتيب لتبادل سكاني بين اليهود والعرب»^{٣٣}.

في حزيران / يونيو ١٩٥٩، كتب رئيس البلدية الجديد في اللد، كميل ألكسندر، رسالة وجهها إلى د. طنا، من وزارة العمل، شكره فيها على المساعدة التي قدمها في مشروع «إزالة سكنة اليهودية في اللد». وأشار إلى عجز البلدية حيال «الظاهرة المؤلمة»^{٣٤}. حالة عدم الارتياح من ظاهرة السكن المشترك ومن الحيز الثالث الذي نشأ في الغيتو انتهت، إذن، في نهاية العقد. تم إبعاد اليهود العرب وتفكيك الحيز الثالث فاستتب النظام من جديد. وكما رأينا، كان الثمن الذي اضطرت مؤسسات الدولة إلى دفعه لقاء إخراجهم من الحي هو بناء عمارات سكنية لهم في داخل حدود المدينة. لكن الخطوة التعقيدية الرامية إلى توضيح معالم وحدود الحيز العربي لم تكتمل بعد. وكما تشير كريسين بويير (Boyer 1996)، التغييرات التاريخية

في بنية المدينة تستوجب إجراء تغييرات أيضا في صورة الوعي الاجتماعي والسياسي. كتابة التاريخ الحديث تشكل حارساً على الخطاب القومي، بواسطة إخراس الروايات الأخرى البديلة وإلغاء الأخرى. وطبقا لهذا المنطق، فإن الحيز «الأخلاقي»، الذي تدعى كتابة التاريخ الحديث تمثيله، لا يترك أي مجال لاحتمالات غير متوقعة، غير «واقعية» (المصدر السابق، ١، ١٨، ٢١). وتبعاً لذلك، فبعد أن تم تخفيف حدة التناقض الوجداني وتقليصه إلى درجات محتملة، يعلو خطاب جديد آخر بشأن الحيز العربي، يعبر عن اللفتة إلى الشرق العتيق، «ما قبل الحديث»، الشرق الذي هو الآخر الذي يمكن من خلاله وبواسطته تعريف الـ«أنا» كيهودي وعصري.

٣.٢. العودة إلى التاريخ: الغيتو كمتحف حي

المتحف، بكونه أحد أشكال الأكنة المتغيرة، يستجمع في داخله - حسبما يقول فوكو (٢٠٠٣) - زمنا ويحصر في داخله «كل الزمان»، القديم (المُعالَج) إلى جانب الراهن (المُقَصَّى). هذا النوع من تعيين المكان يتصل بمقاطع زمنية، شظايا تاريخية مختلفة يطلق عليها اسم «تغاير التوقيت»، الذي يؤسس لـ«مخزون دائم وغير محدد من الوقت في مكان ثابت» (المصدر السابق، ١٦). وفي حالة اللد، فإن المباني القديمة، مثل الكنيسة والمسجد، مشمولة هي أيضا مع السكان الفلسطينيين، الذين يتم أقصاؤهم من المدينة الأخذة في التطور، من منطقة المركز جنوباً. التناظر الدقيق ما بين «نحن» و«هم» يمكن أن يتحقق ليس فقط في حال بقاء الغيتو خارج الحدود (البلدية)، بل حتى بمميزات أخرى طالما كان نظيفا من اليهود ومغلقا في وجوههم. ومن شأن عملية تحويل الغيتو إلى متحف أن تحقق، أيضا، هدف الممارسة الحديثة والخطاب القومي، الذي يشكل أحد نتاجاتها. والهدف هو محو الماضي القريب وإخفاؤه، سوية مع إضاعة التمثيل على الماضي السحيق^{٣٥} ومعالجته، بما يتلاءم مع مصالح الوقت الراهن وصراعاته.

في أواخر العام ١٩٥٨، وبعد إخلاء آخر اليهود العرب من الغيتو، بدأ يلوح تغيير في تعامل مؤسسات السلطة مع الحيز العربي. فعلى عكس الفترة السابقة، التي تميزت بالهدم المنهجي للبيوت في المنطقة، انقلبت الآية وانقلب التوجه الآن، حيال اتضاح الصورة الديمغرافية في المنطقة. وقد نص قرار قسم الآثار في وزارة العمل على أن يتم حفظ البيوت في إطار مشروع يحول الحيز إلى موقع سياحي. وفي ٣ آذار/ ١٩٥٨، وجهت وزارة العمل رسالة إلى شركة عميدار بشأن حفظ وصيانة مواقع قديمة وأثرية في الحي. وفي ظل الخشية من دخول يهود آخرين إلى الغيتو، فقد تساوق التوجه الداعي إلى حفظ البيوت مع التخريب المؤسساتي المتعمد للبيوت

بعد إخراج اليهود العرب من الغيتو، اختفت الأوصاف التي وصمته بأنه ملوث، مثل، أوكار، خرائب أو سراديب الموتى. النظرة الصهيونية على هذا الحيز أصبحت طبيعية وترى فيه أيضاً، إلى جانب التخلف والتكلس، الإحساس، الفرادة والدهشة العربية. تولى المهندسون المعماريون رسم الوجه الجديد للموقع. وفي أعقاب ذلك تحول الحديث عن الحيز العربي إلى خطاب استشراقي «كامل»، أي متناقض وجدانياً. وهو خطاب يشمل طياته على علاقات الرفض والجذب: رغبة في هدم الآخر، من جهة، وتهيب منه في الجهة الأخرى، لأن الهوية الذاتية تتشكل من خلاله وبواسطته. واللهفة نابعة من هوية اليهودي الراسخة، المسلم بها، من وجهة نظر الخطاب القومي، نتيجة الفجوة غير القابلة للتجسير التي تم تكوينها بين اليهودي والعربي في الحيز ذاته.

لنفسه هي أشبه بقوى الأشباح: كلما حاولنا الوصول إليها وبلوغها، ابتعدت أكثر. الفجوة التي تبقى قائمة بين العمل وبين الهدف المتباعد، تخلق، بصورة تناقضية، شرعية استمرارها العبثي. اللهفة الاستحواذية لبلوغ الهدف تولد شعوراً بعدم الارتياح من الحاضر، الذي يبدو قديم الطراز وغير محتمل، دائماً. اللهفة إلى المستقبل وعدم الارتياح من الحاضر يؤديان إلى هدم الحاضر والمستقبل، معاً. «لا مكان للوسط»، يقول باومان، ويضيف: متعة الممارسة الحديثة قد تستمر لحظة عابرة فقط، وما بعد تلك اللحظة «تتطلب المتعة نوعاً من اشتهاؤ الجثث وتحصل عليه» (Bauman 1991, 11). الأعمال التي تقوم بها الدولة تكون مصحوبة بممارسات استطرادية تدل على إطلاعية مبالغ فيها تتجسد في الوحشية - هدم من الأساس، سدّ أبواب وشبابيك، إقتلاع البلاط، تخريب من الداخل ومنع الاقتحام. وهذه الوحشية ترمي، ظاهرياً، إلى تحقيق هدف عكسي، ولذا فهي تنطوي على تناقض داخلي. إنها اللهفة لوجود الحيز، والتي لم يكن ممكناً تحقيقها جراء وجود الغرياء، اليهود العرب. والنتيجة، كما يحلل باومان الممارسة الحديثة التي لا تهدأ، هي تدمير التاريخ وروح الحياة للذين كانوا ينبضان في الحيز: تم القضاء على الجزء الأكبر منه، والقليل الذي تبقى منه يشمل مباني مهجورة ومهدمة تستخدم، من حين إلى آخر، لمبيت المشردين الذين لا بيوت لهم، وموقعا متغيرا مغلقاً جزئياً - مختلفاً في الحيز - المكان، غير يهودي - في داخله المسجد الكبير، كنيسة سانت جورج وبيوت سكنية لفلسطينيين سكان اللد الانتدابية.

بعد بضعة أشهر، في كانون الثاني/ ١٩٥٩، زار المكان مندوبون عن وزارة العمل للتأكد من أن السكان اليهود الذين تم إخلاؤهم من الغيتو لم يعودوا إليه وأن يهودا- عربا آخرين لم يأتوا ويسكنوا

التي تم إخلاء سكانها ومع الحرص على أن لا يدخل «مقتحمون» جدد إلى المكان:

أبلغتنا بلدية اللد بأنه في منطقة الـ«سكنة»، بين المباني المعدة للهدم، ثمة مبان عتيقة تقضي تعليمات قسم الآثار بحظر هدمها أو المس بها، بأي شكل من الأشكال... وقد تقرر عدم هدم المباني، بموجب قائمة موجودة لدى البلدية، وإنما فقط سدّ الأبواب والشبابيك، قلع البلاط وجعل المبنى في حالة مزينة بحيث لا يمكن اقتحامه... قسم الآثار سيحضر اليافطات المناسبة وسيقوم مراقبو البلدية بفحص المباني، من حين إلى آخر، للتأكد من عدم الاستيلاء عليها بصورة غير قانونية^{٣٤}.

بعد يوم واحد من ذلك، صادق يهودا شير، موظف شركة عميدار، على الطلب وأضاف: «عليكم القيام بإغلاق المداخل إلى البيوت الأثرية وتخريبها من الداخل لتجنب إمكانية اقتحامها»^{٣٥}.

التوجه نحو البناء الحديث في القسم الجنوبي من المدينة، سوية مع هدم الحيز العربي بغية تغيير صورتها ومنظرها العام، استُبدل الآن بتوجه آخر: الحفظ والهدم، في الوقت نفسه. فبينما كان الهدم يتم في السابق من أجل البناء، يصبح تعامل مؤسسات الدولة مع الحيز العربي الآن تغيرياً ويجسد الصراع حول الغيتو واليهود العرب على مدى العقد كله. كما تدل أعمال الدولة، أيضاً، على القوة الهائلة التي تتمتع بها المجموعة الإثنية والحيز الثالث الذي أنشأته، فممارسة المؤسسة الوحشية تتمثل في الهدم من أجل الحفظ، هدم أعدّ للإبقاء على احتمال لحفظ الحيز العربي.

وكما يقول باومان، فإن الأهداف التي يضعها المشروع الحديث



بلدية اللد حالياً.

إننا نعكف على أعمال تخطيط لمنطقة «سكنة» في اللد. الموجودات القائمة في المكان، والتي يحمل بعضها أهمية تاريخية ومعمارية، دفعتنا إلى التفكير بإنشاء مركز سياحي في الموقع، وذلك بالتنسيق مع قسم التخطيط. قررنا تسليم المخططات لطاقم من المهندسين المعماريين وندعو مندوباً عن شركتكم لجلسة برمجة... في ١٣/١/١٩٦٠.^{٤١}

بعد إخراج اليهود العرب من الغيتو، اختفت الأوصاف التي وصمته بأنه ملوث - مثل، أوكار، خرائب أو سراديب الموتى. النظرة الصهيونية إلى هذا الحيز أصبحت طبيعية وترى فيه أيضاً، إلى جانب التخلف والتكلس، الإحساس، الفريدة والدهشة العربية. تولى المهندسون المعماريون رسم الوجه الجديد للموقع، وفي أعقاب ذلك تحول الحديث عن الحيز العربي إلى خطاب استشراقي «كامل»، أي متناقض وجدانياً. وهو خطاب يشمل طياته على علاقات الرفض والجذب: رغبة في هدم الآخر، من جهة، وتهيب منه في الجهة الأخرى، لأن الهوية الذاتية تتشكل من خلاله وبواسطته. والهدف نابعة من هوية اليهودي الراسخة، المسلم بها، من وجهة نظر الخطاب القومي، نتيجة الفجوة غير القابلة للتجسير التي تم تكوينها بين اليهودي والعربي في الحيز ذاته.

في مطلع الستينات، وضع أبراهام بيلغ كتاباً عن اللد، يطلب وتمويل من البلدية. وما قاله هناك يدلّ، أكثر من أي شيء آخر ربما، على التغيير الذي طرأ في الخطاب العام حول الغيتو. ومن المهم الإشارة إلى أن بيلغ لا يرى أمام ناظره سوى بقايا وآثار الغيتو:

آلاف أيام العمل تم توظيفها في الـ «سكنة»، لكن هذا الحي العربي لا يزال حتى الآن، مطلع الستينات، يحافظ على تميزه. خيال طويل وضيق يشق خط الأفق في «سكنة» إنها مئذنة مسجد «اللد»، التي تتقزم بجانبها قبة بيت الصلاة. وفي الجوار، أكثر قرباً، تتعالى كنيسة سانت جورج المسيحية بجدرانها الرهيبة. ها هو الحمام التركي ها هو صف الأعمدة المنحوتة - بقايا الخان. وحول هذه كلها، بيوت قديمة تنمو وتعلو بينها أشجار النخيل الشامخة. بولدوزرات ترفع أكف الحديد وتدكّ القديم (بيلغ ١٩٧٦، ٤٤).

من المهمّ تتبع الوجهة التي تنتقل فيها نظرة بيلغ إلى الحيز العربي القديم: إنه يستعرضه في البداية بشكل عام، ويتوقف عند قوة الحي وإصراره، إذ لا يزال قائماً بعد «آلاف الأيام» من الهدم. ثم يدخل إليه، إلى «التجربة الشرقية» بأبعادها الروحانية والمادية. عناصر الحي تبرز برمزيتها القضائية، مثل مئذنة المسجد التي

في بيوتته. وتوصل هؤلاء المندوبون إلى الاستنتاج بأن «التخريب الذي حصل في البيوت التي تم إخلؤها لم يكن كافياً»^{٣٦}، ولذا فقد حذروا من «مغبة حضور آخرين للاستيلاء على الشقق التي تم إخلاء سكانها ونقلهم إلى شقق مستأجرة وللسكن فيها، بعد أن يجروا فيها إصلاحات وترميمات غير كبيرة»^{٣٧}. وعليه، فقد أصدرت أوامر إلى شركة عميدار تقضي بـ«هدم أي مبنى بصورة تامة ومن الأساس ومنع أية اقتحامات»^{٣٨}. وبعد بضعة أسابيع، ردت شركة عميدار بأن المباني التي نُكّرت لم تكن مأهولة بالسكان في الماضي وأن البيوت التي كان يسكن فيها قسم من الذين تم إخلؤهم «تم تخريبها بشكل أساسي وكبير»^{٣٩}.

في أواخر العام ١٩٥٨، أصدرت بلدية اللد كراسة كتب فيها مهندس البلدية، ميخائيل باز:

في «سكنة»... سيتم بناء حوانيت ضمن مركز تجاري، بالجملة والمفرق... مطاعم، فنادق وربما متحف تاريخي للمدينة وآثارها أيضاً. المتنزه الكبير في مركز الـ «سكنة»، والمحاني للمركز التجاري، سيشمل مباني دينية للطوائف المختلفة وبقايا أثرية من المدينة القديمة.^{٤٠}

وتبعاً لذلك، قررت وزارة العمل تحويل بقايا الحي إلى موقع سياحي، كما في يافا القديمة. وهكذا، تحول الغيتو من موقع مصنّف إثنيا إلى موقع مصنّف سياحياً، بمعزل عن السياق السياسي. الدلالات التاريخية والإثنية التي كان ينطوي عليها الحيز غرقت الآن في خطاب مهني، كوني وغير سياسي يتولاه مهندسون معماريون. وفي كانون الأول ١٩٥٩، وجه مدير قسم التخطيط رسالة إلى شركة السياحة «بنيان دافيد» في القدس وطلب منها التعاون معه في هذه المسألة:

تلقي بظل يشق الكون. ومن وصف المُنْذنة، ينتقل بيلغ إلى البُعد الإيروتيكي المكمل، المادي - الحَمَام. ويعد ذلك، مباشرة، تكمل النظرة الجولة الإيروتيكية في الشرق، إذ يرجع إلى رمزين قضيبين آخرين: صف الأعمدة المنحوتة وأشجار النخيل الشامخة، التي «تنمو وتعلو» من بين البيوت التي تم تدميرها من الأساس. الإيروتيكا المبهمة والمادية تلتقي، فجأةً ويتأثر شديد - دون أية مرحلة وسطى - مع بهجة الدمار الحداثي التي تدمر العالم القديم بقبضتها، من أساسه. وهكذا، فبواسطة التوق إلى الشهوانية الشرقية، مقابل الهتاف لقوة التدمير الغريبة، تحل نظرة بيلغ التناقض بين الوحشية الصهيونية وبين الحيز العربي. هذا من جهة أولى. ومن جهة ثانية، تحيي نظرة بيلغ، من جديد، التناقض الكامن في الممارسة الحديثة، من خلال إعادة ظاهرية للحيز العربي - كحيز محتضر هذه المرة - إلى وضع، ترتيب وتركيبية بشرية، بالأساس، تتيح تفسيراً واحداً ووحيداً، هو التفسير الاستشراقي. بموجب هذا التفسير، نجح الخطاب القومي في القضاء على الحيز الثالث وإقامة حيز آخر، بديل، وفق الإحداثيات الثنائية التي يوفرها المنطق القومي.

تلخيص

التناقض الوجداني، الذي يمثل مشكلة المشروع الحداثي الأكثر حدة، يظهر بصور ومواقع تاريخية وجغرافية مختلفة. في حالة مدينة اللد، ظهر التناقض الوجداني بعد وقت قصير من حرب العام ١٩٤٨، في بدايات خلق النظام في الحيز، في الفترة التي أصبح فيها تعريف العربي بأنه عدو بديهاً. عروبة المهاجرين من شمال أفريقيا وارتباطهم بالحيز الفلسطيني وبالسكان الفلسطينيين «يجرحان» النظرة القومية، ولذا يجري تكريسهما بكونهما تلوثاً وانعدام الروحانية. وكما تقول ميري دوغلاس (٢٠٠٤، ١٧٩)، تُنتج هامشية الملوّث نوعاً من القوة: الملوّث يخلط بين ما يحتويه الخطاب وما يقصيه، فيهدد بذلك سلطة المعرفة المهيمنة. وبمجرد وقوفه في الطرف، يحمل الملوّث في جعبته - كما الغريب - انحرافاً وشذوذاً، بينما يلامس جسمه المسموح والممنوع في الوقت نفسه، يشوش التشخيصات والتصنيفات والأقطاب الثنائية التي تنهار حيال حضوره. إنه ينتج نوعاً من التهرئة، نزاع الحدود، مما يضطر الدولة القومية إلى إعادة ترتيب الحيز وتنظيمه، من جديد، كي تضمن بقاءها. غير أن تأثير الحيز ينبع من ضعفه وهامشيته، بالذات. صحيح أنه يتحول إلى ضحية لصورة الحيز القومي المعالَجة، لكنه - قبل ذلك - يعتمد إلى التطرف الذي يكشف مدى هشاشة تلك التشخيصات والتصنيفات الإثنوقومية التي أصبحت مفهومة ضمناً.

منع هذا الارتباط يتطلب رقابة قومية تصقل هوية الغريب باعتبارها هوية هامشية: بعيداً عن مناطق سكن السكان اليهود «الطبيين»، ويمعزل عن المواقع التي يجسدون فيها «المعرفة» بشأن «المواد الخام» - القدم الذاتي، بتعبير أندرسون - التي يُنحت منها الجسد القومي. وعلى هذا، يصبح إقصاء اليهود العرب مضاعفاً: غرابتهم (كونهم غرباء) تولد الحاجة إلى إقصائهم إلى أطراف المدينة، خارج الحيز الصهيوني، بينما «مركزية اللغة الصهيونية»، بتعبير شنهاف (٢٠٠٣)، متضمّنة في الحاجة إلى إقصائهم خارج الحيز العربي. كذلك توق الخطاب القومي هو مُضاعف، أيضاً: فهو، من جهة أولى، توق إلى إعادة تربية اليهود العرب من جديد، بواسطة الفصل بينهم وبين الفلسطينيين، وهو من جهة ثانية، توق مجامعة الميت، بتعبير باومان، إلى الغربة الشرقية المتضمّنة في الحيز العربي، بعد أن تم هدم معظمه في إطار «حرب الحيزات» التي نجمت عن التناقض بين الإثني والقومي. وإلى جانب هذا، يشكل التصنيف الإثني محورا تقوم عليه مراقبة السكان، كأفراد وكمجموع. وفي سياق المحاولة المستمرة لإحكام السيطرة على السكان المعاندين، المتمردين، يتبلور خطاب طبي يخوض في جسم الفرد، الذي يعتبر ملوثاً. والرقابة على الفرد تولد رقابة على السكان بأكملهم، لأن هذه الرقابة تثير مجدداً أسئلة تتعلق بالنظام والمناعة الاجتماعية وفق المنطق الثنائي القومي. وتتجسد الرقابة على الجسم والسكان بممارسات غير استطرادية تشمل الهدم، البناء ثم الهدم لغرض الحفظ.

ومن التغيرات التي تحصل بفعل التصنيف الإثني وحوله، يظهر استنتاج إضافي آخر، في المستوى الإستيمولوجي. وبالبناء على حالة اللد وما يمكن الاستفادة منها، فإن التمييز بين التحليل الثنائي الذي يضعه سعيد للخطاب الاستشراقي والوصف الذي يطرحه بابا للحيز الثالث يرتبط، عملياً، بالسياق التاريخي وبالصراعات ما بين مؤسسات الدولة ورعاياها. في مرحلة معينة من سيرورة «حرب الحيزات» الحديثة، في ذروة الحيز الثالث، ثمة إشارات فقط للثنائية / الازدواجية الاستشراقية التي تدمج الرفض والقبول في الوقت ذاته. من الجهة الأولى، تهجين الحيز الثالث لا يتيح للنظرة الصهيونية فرصة لرؤية «شهوانية» الحيز العربي، إلى جانب «تكلسه»، لأنه يُعتبر مرضاً خبيثاً، المهمة الضرورية الأولى هي معالجته. وكما أن الخطاب الخاص بالحيز العربي يتبعاً للنموذج للتغيرات التاريخية، كذلك أيضاً تتعلق القدرة على فرض نموذج ما على الواقع بلظروف الاجتماعية، السياسية والتاريخية التي تتيحها. ومن الجهة الأخرى، تجسد الرؤية الثنائية المنبثقة عن النقد الاستشراقي، في هذه الحالة، «تاريخ المنتصرين»، موت النموذج

- من هذا كله، تثار أسئلة حول حيز السكان في إسرائيل.
- على خلفية التابو المفروض على العلاقة بين اليهود العرب والحيز الفلسطيني وسكانه، تتحول اللد إلى حيز انضباطي تتم من خلاله إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية ويلورتها من جديد، سواء بواسطة الفصل الحيزي أو بواسطة إدخال حواجز حديثة إلى داخله. وينبغي تقصي كيفية بلورة المدن المختلطة الأخرى - الرملة، يافا، حيفا وعكا - التي نشأ فيها لقاء مماثل لذلك الذي تشكل في اللد. وإضافة إلى هذا، ينبغي البحث في هوية المشرقيين اليوم كهوية حيزية، ترتبط بطابع وشكل الحيزين المديني والقروي في إسرائيل. وربما كانت مدن وتجمعات سكانية أخرى تتشكل، هي أيضا، وفقا لموازين القوى بين الخطاب القومي والتناقض الوجداني الكامن في التصنيف الإثني.
- [مترجم عن العبرية. ترجمة: سليم سلامة]
- أولاي، أريئيل، وعادي أوفير، ٢٠٠٠. «نحن لا نسال «ماذا يعني هذا»، وإنما «كيف يعمل هذا»: تقديم لـ ألف ربوة»، نظرية ونقد ١٧ (خريف): ١٢٣ - ١٢٢.
- أندرسون، بنديكت، ١٩٩٩، جماعات متخيلة، الجامعة المفتوحة، تل أبيب.
- بابا، هومي، ك، ٢٠٠٤، «سؤال الآخر، فارق، تمييز وخطاب كولونيالي»، الكولونيالية والوضع الما بعد كولونيالي، تحرير يهودا شنهاف، معهد فان لير في القدس والكيوتس الموحد، القدس وتل أبيب، ص ١٠٧ - ١٢٧.
- برغر، تمار، ١٩٩٨، ديونيسوس في السنتر، الكيوتس الموحد، تل أبيب.
- غاليلي، يوسف، ١٩٥٤، عل همشمار، ١٧/١٠/١٩٥٤، ص ٣.
- دوغلاس، ماري، ٢٠٠٤، طهارة وخطر: تحليل مصطلحي ثلوث وتابو، رسلينغ، تل أبيب.
- دي سارتو، ميشيل، ١٩٩٧، «اختراع اليومي»، نظرية ونقد ١٠ (صيف): ٢٤ - ١٥.
- دولوز، جيل، وفليكس غتاري، ٢٠٠٠. «ألف ربوة، بند ١٤: المنظومة التقيدية والوضع الحالي»، نظرية ونقد ١٧ (خريف): ١٢٣ - ١٢١.
- هكوهين، دفورا، ١٩٩٤. مهاجرون في العاصفة: الهجرة الكبيرة واستيعابها في إسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٥٣، ياد يتسحاق بن تسفي، القدس.
- فاكرت، أورا، ١٩٧٨. اللد: جغرافيا تاريخية، بلدية اللد، اللد.
- حيفر، حنان، ٢٠٠٣. «لم نأت من البحر: مؤشرات لجغرافيا أدبية مشرقية»، حيز، أرض، بيت، تحرير يهودا شنهاف، الكيوتس الموحد ومعهد فان لير في القدس، القدس وتل أبيب، ص ١٩٩ - ٢١٣.
- يعقوبي، حاييم، ٢٠٠٣. «إثنوقراطية مدينية: بناء مدينة وتشكيل هويات: حالة اللد»، أطروحة دكتوراه، جامعة بن غوريون في النقب، بئر السبع.
- خروم، عزيزه، ١٩٩٩. «ثقافة غربية، تصنيف إثني وانغلاق اجتماعي: خلفية عدم المساواة الإثني في إسرائيل»، سوسيولوجيا إسرائيلية ١: ٣٨٥ - ٤٢٨.
- ميخائيلي شمشون، ١٩٥٢. يديعوت أحرونوت، ٢٤/٦/١٩٥٢، ص ٣.
- نوريلي، بيني، ٢٠٠٤. «أغراب في حيز قومي»، أطروحة ماجستير، جامعة تل أبيب، تل أبيب.
- سعيد، إدوارد، [١٩٧٨] ٢٠٠٠. الاستشراق، ترجمة من الإنجليزية: عتاليا زيلبر، عام عوفيد، تل أبيب.
- ———، ٢٠٠٤. «رحلة إلى الداخل وظهور المقاومة»، الكولونيالية والوضع الما بعد كولونيالي، تحرير يهودا شنهاف، معهد فان لير والكيوتس الموحد، القدس وتل أبيب، ص ٨٦ - ١٠٦.
- بلدية اللد، ١٩٥٨. اللد، بلدية اللد، اللد.
- فوكو، ميشيل، ١٩٧٢، تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي، كيتز، القدس.
- ———، ٢٠٠٣، هتروتوبيا، رسلينغ، تل أبيب.
- بنيني، ج، ١٩٥٣، ملحق يديعوت أحرونوت، ٢٧/١٢/١٩٥٣، ص ٣.
- بيلغ، أبراهام، ١٩٧٦. اللد، بلدية اللد، اللد.
- كمب، أدريانه، ٢٠٠٢. «هجرة الشعوب أو الحريق الكبير: سيطرة دولية ومقاومة في المناطق الحدودية الإسرائيلية»، مشرقيون في إسرائيل: دراسات نقدية معاصرة، تحرير حنان حيفر، يهودا شنهاف وبينينا موتسافي - هالر، معهد فان لير والكيوتس الموحد، القدس وتل أبيب، ص ٣٦ - ٦٧.
- شوحط، أيا، ١٩٩٩. «مشرقيون في إسرائيل: الصهيونية من وجهة نظر

ضحاياها اليهود، الثورة الشرقية، مركز المعلومات البديلة، القدس، ص ١١-٦٥.

- شنهاف، يهودا، ٢٠٠٣. اليهود - العرب: قومية، ديانة وإثنية، عام عوفيد، تل أبيب.

• Bauman, Zigmunt, 1991. Modernity and Ambivalence. Cambridge: Polity press.

• Bhabha, K. Homi, 1994. The Location of Culture. London: Routledge.

• Boyer, Cristine, 1996. The City of Collective Memory. London: Routledge.

• Foucault, Michel, 1977. Discipline and Punish: The Birth of the Prison. New York: Pantheon Books.

• Rutherford, Jonathan, 1990. «The Third Space: An Interview with Homi Bhabha» in Identity:

• Community, Culture, Difference. London: Lawrence and Wishart.

• Said, Edward, 1993. Culture and Imperialism. New York: Alfred A. Knopf.

• Sibley, David, 1995. Geographies of Exclusion: Society and Difference in the West. London:

• Routledge.

الهوامش

١ . يقول فوكو (Foucault 1977, 138) إن تقنيات المراقبة على السكان قد تطورت، كردة فعل استجابية دائماً: «ففي كل فرصة، تقريباً، تم تبنيها (هذه التقنيات) كردة فعل على احتياجات فردية واستجابة لها: تحديث صناعي، انتشار متجدد لأوبئة معينة، اختراع البندقية أو انتصارات بروسيا».

٢ . وهذا خلافاً لموقف سعيد النظري كما تطور في كتابه اللاحق، الثقافة والامبريالية (Said 1993) Culture and Imperialism).

٣ . تعالج هذه المقالة بُعدين اثنين مرتبطين معاً، من جهة أولى، تغيرات فاصلة تعكس موازين القوة بين الخطاب القومي وهوية المهاجرين الإثنية من الدول الإسلامية. ومن جهة أخرى، بُعد الزمن، الذي يحرك ويعمق التناقض بين هذه التصانيف، والقوة المستخدمة ضد السكان تشدد باستمرار، بصورة تدريجية: بدءاً بالتجاهل، مروراً بالتعامل الوصائي والتنميط، وانتهاءً بالإقصاء وبهدم منطقة السكن. بين البُعد الزماني والبُعد التعاقبي، ثمة تناقض ظاهري يتجسد في نقطة الصفر. وتمتاز نقطة الصفر بوضعية بين التصانيف / الفئات، بحيث لن يكون في الإمكان إعادة الربط بينها وتوحيدها معاً بعد الفصل بينها. نقطة الصفر ليست زمناً متجمداً يتم تحليل الظاهر في سياقها. ثمة مكان (الد) وحقة تاريخية تمتد تسع سنوات (١٩٥٠ - ١٩٥٩) تحصل خلالها تغيرات مفصلية حاسمة وتاريخية فيما يتعلق بالحيز المدني وبهوية المهاجرين اليهود العرب.

٤ . ليست هناك وثائق أرشيفية تصف الحياة المشتركة في الغيتو. ولذا، فحين نريد استعادة جانب من شبكة العلاقات التي تبلورت، يمكننا الاستناد فقط إلى ما قاله سكان الغيتو سابقاً الذين أجربنا معهم مقابلات، والذين حفظوا في ذاكرتهم - بعد مرور نحو خمسين عاماً - طبيعة وأجواء العلاقات بينهم وبين المحيط العربي وسكانه الفلسطينيين.

٥ . الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات يصفون الحي الذين دخلوا إليه بـ«الغيتو» وقد ظهر هذا الوصف أيضاً في بعض الأخبار الصحفية التي نشرت في الصحافة.

أما في الوثائق الرسمية، في المقابل، فقد وُصف المكان بـ«سُكَّنة»، أي «حي» (حارة) بالعربية. ويظهر هذا الوصف في المصادر بتهجيات إضافية أخرى، منها: ساكنة، سكتا، وسكنى.

٦ . أرشيف الجيش الإسرائيلي، ١٨٦٠/١٥٠، ملف رقم ٣١، ١٩٤٩/١/٣١.

٧ . أرشيف الجيش الإسرائيلي، ١٨٦٠/١٩٥٠، ملف رقم ٤٠، ١٩٤٩/٦/٢٦.

٨ . المصدر السابق.

٩ . المصدر السابق.

١٠ . أرشيف الجيش الإسرائيلي، ١٨٦٠/١٩٥٠، ملف رقم ٣١، ١٩٤٩/٦/٢٦.

١١ . ظهرت، خلال المقابلات، أسباب مختلفة لهذه الهجرة إلى اللد: الهروب من المناطق الحدودية، مثل كريات شمونة، النقص في موارد المعيشة ومصادر الدخل في «المعبروت» (مخيمات إسكان اليهود المهاجرين إلى إسرائيل في خمسينات القرن الماضي) وفي بلدات المهاجرين، علاوة على الرغبة في الانضمام إلى الأقارب الذين كانوا وصلوا إلى اللد قبل ذلك.

١٢ . تقول أورفا فاكرت (١٩٧٨، ١٥٢) إن «نحو ٤٥٠ عائلة كثيرة الأولاد قد اجتاحت الضاحية الشرقية بين العامين ١٩٤٩ - ١٩٥٠ وحولته إلى الحي الأكثر اكتظاظاً في المدينة». في تلك الفترة، بلغ عدد سكان مدينة اللد ١٠,٣٨٢ مواطناً، كان نحو نصفهم (٥٠٪) يعيشون في الغيتو (المصدر السابق، ١٥٩).

١٣ . تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من تشوش الهيكلية الهرمية في الغيتو، بما ينسجم مع خصائص الحيز الثالث، إلا أنه بقيت بعض الفوارق ظاهرة بين اليهود العرب والفلسطينيين. على سبيل المثال، كان بإمكان اليهود، ولو بصورة ليست سهلة تماماً، الانتقال إلى الحيز العربي، بينما لم تكن الحركة في الاتجاه العكسي متاحة وممكنة. وثمة، أيضاً، فارق بين الذاكرة التاريخية الجماعية التي تحتفظ بها كل من الجماعتين. فبينما كان اليهود العرب يصارعون صدمة الهجرة، كان الفلسطينيون يصارعون صدمة حرب العام ١٩٤٨ بما رافقها من جهد البقاء في دولة إسرائيل. ومع ذلك، ربما تكون هذه الفوارق قد عززت، بالذات، التهديد الذي شكله اليهود العرب على الخطاب الصهيوني، بكونهم مجموعة حدية، يُمَرِّ الحُدَّ المختلِّج بين اليهودي والعربي عبرها.

١٤ . رواية الذين أجريت معهم المقابلات تدمج، في طياتها، تعاطفاً مع الحيز الفلسطيني ومع سكانه، إلى جانب إنكار وجود الفلسطينيين. ويقوم هؤلاء بنزع الصفة السياسية عن العلاقات الاجتماعية التي نشأت بينهم وبين الفلسطينيين، كما يميّزون بين المجال الخاص والمجال العام وبين الواجب القومي والحياة اليومية. هذا التمييز بين الخاص والعام تجسد في الفارق ما بين رواية النساء ورواية الرجال. يمكن الافتراض بأن مصدر هذا الفارق يكمن في أن هوية الرجال تأسست في المصانع وفي الجيش، مقابل هوية النساء اللواتي بقين، غالباً، ضمن المجال الخاص والضيق وهناك تبلورت هويتهن. ومن هنا، فإن التمييز بين الخاص والعام وبين الذاتي والسياسي ينعكس، أساساً، في رواية الرجال. أما لدى النساء، فبدلاً من التمييز بين الذاتي والسياسي، يبرز رواية تشاكس الهوية الرجالية، أحياناً، وتؤسس - على طريقتها هي - سياسة الذاتي، أو تسييس المجال الخاص. وعلاوة على هذا، فكما حاولت تحديد الأسئلة وتركيزها في ما يتعلق بالفلسطينيين والحي المشترك، ابتعدت الذاكرة لدى هؤلاء حتى شمال أفريقيا، كأنما كانوا يحاولون التلميح عن العلاقة الثقافية بين إسرائيل والعالم العربي.

١٥ . أرشيف الدولة، الملف رقم ٢٣/١٩٦١، الملف رقم ٢٥/١٢/١٩٥١.

١٦ . أرشيف بلدية اللد، ملف من غير اسم، ١٩٥٠/١/١، ١٩٥١/٤/١١.

١٧ . مجموعة «بيت ياد لبيم»، اللد، محضر جلسة المجلس البلدي في اللد، ١٩٥٣/١٠/٢٥، ص ٣٠.

١٨ . المصدر السابق.

١٩ . يقول سيبلي إن وضع الحُدَّ بين الداخل والخارج، أو بين الطبيعي وغير الطبيعي،

يتم وفقا لمنظومة من التصويرات الهرمية. خطاب الإقصاء يتمحور حول اللون، الأمراض والجنسانية، لكن ما يقف في مركز هذه كلها هو فكرة القذارة، التي تمثل الدونية. ويقول سيبلي إن الجغرافي المتخيلة أدت، على مر التاريخ، إلى إقصاء أقلية شكلت تحديا للمجموعة المهيمنة، ووصفتها بأنها «أجسام ملوثة، أشخاص شيطانيون يسكنون في مكان آخر» (Sibly 1995, 49).

٢٠. تجدر الإشارة إلى أنه خلال عملية تنميط الغيتو كلها لا يظهر أي تطرق إلى سكانه الفلسطينيين. فوجودهم في الحيز يُعتبر مفهوما ضمنا.

٢١. أرشيف الدولة، الملف رقم ٤٣٦٥/٣ ج، ملفات البلدات - اللد - توزيع الشقق، ١٩٥٤/١٠/٣١. بالإضافة إلى ذلك، وخلافا للحاجة الماسة إلى إخراج اليهود من الغيتو، لم تسارع البلدية إلى إخلاء سكان «المعبروت» القائمة في أطراف المدينة. والدليل، خلافا لأعمال الهدم في الغيتو، فقد شرعت البلدية في تنفيذ مشروع من الأعمال في «المعبراه» الشمالية، بغية تحسين الظروف فيها. وفي إطار الأموال التي تم توظيفها في أعمال التطوير في «المعبراه»، تم مثلا تخصيص ٥٥٠ ليرة إسرائيلية لأعمال التصريف في الممرات. أرشيف الدولة، الملف رقم ٦١٥٩/٢٤ ج، ١٩٥٢/١٠/٢٠.

٢٢. أرشيف الدولة، الملف رقم ٢٠٠٠/١٥، ١٩٥٦/١٠/٢٢.

٢٣. أرشيف الدولة، الملف رقم ٤٣٦٤/٣٦، ١٩٥٧/٢/١٨.

٢٤. أرشيف الدولة، الملف رقم ٤٣٦٥/٣ ج، ١٩٥٨/٢/١٠.

٢٥. مقابل الدخول إلى هذه الشقق، تقرر إلزام كل عائلة بدفع مبلغ ٦٠٠ ليرة إسرائيلية مسبقا. ٩٤ من عائلات الغيتو تسجلت لفحص الاستحقاق، أما العائلات الـ ١٠٠ الأخرى فسيتم إسكانها، وفق المخطط، في شقق سكنية تابعة لشركة «عميدار». أرشيف الدولة، الملف رقم ٤٣٦٤/٣٧ ج، القسم ٢، ١٩٥٨/٥/٣٠.

٢٦. أرشيف الدولة، الملف رقم ٤٤٢٦/٦ ج، ١٩٥٨/٧/١٣.

٢٧. أرشيف الدولة، الملف رقم ٤٣٦٥/٣ ج، ١٩٥٨/٨/٢٠، ١٩٥٨/٨/٢٦.

٢٨. أرشيف الدولة، الملف رقم ٤٤٢٦/٦ ج، ١٩٥٩/١/١٣.

٢٩. أرشيف الدولة، الملف رقم ٤٣٦٥/٣ ج، ١٩٥٩/٣/١٩.

٣٠. أرشيف الدولة، الملف رقم ٤٣٦٥/٣ ج، ١٩٥٩/٤/١٧. تبادل السكان في شمال المدينة تم بصورة بطيئة جدا. وعمليا، لا يزال عدد قليل من العائلات التي هاجرت من تونس والمغرب تسكن في تلك المنطقة حتى يومنا هذا، في بيوت أرضية.

٣١. أرشيف الدولة، الملف رقم ٢٠٣١/١١، ١٩٥٩/٨/٢٥.

٣٢. أرشيف الدولة، الملف رقم ٤٣٦٤/٣٧ ج، القسم ٢، ١٩٥٩/٦/٣.

٣٣. في هذه الحالة، يخلط الخطاب القومي الحديث بين فعل التطهير (Purification) وفعل التهجين (Hybridisation). أنظروا مقال يهودا شنهاف في هذا العدد من «نظرية ونقد».

٣٤. أرشيف الدولة، الملف رقم ٤٤٢٦/٦ ج، ١٩٥٨/٣/٣.

٣٥. أرشيف الدولة، الملف رقم ٤٣٦٥/٣ ج، ١٩٥٨/٩/٤.

٣٦. المصدر السابق، ١٩٥٩/١/٦.

٣٧. المصدر السابق.

٣٨. المصدر السابق.

٣٩. أرشيف الدولة، الملف رقم ٤٤٢٦/٦ ج، ١٩٥٠/١/٣٠.

٤٠. بلدية اللد ١٩٥٨، ٤٨. في العام ١٩٥٢، كان مردخاي شطرن، الوصي على أملاك الغائبين، قد كتب: «علينا تحويل المدن المهجورة إلى مدن عصرية ومتطورة... بعض المناطق، مثل البلدة القديمة في عكا، جزء من البلدة القديمة في يافا وغيرها، ستبقى على وضعها الحالي ليتم استخدامها كمتحف حي في الدولة» (برغر ١٩٩٨، ٦٢).

٤١. أرشيف الدولة، الملف رقم ٤٣٦٤/٣٧ ج، ١٩٥٩/١٢/٢٤.